مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد على دول مجلس التعاون الخليجي

التقرير الاستراتيجي

العدد (١)

سبتمبر ٢٠٢٠

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد على دول مجلس التعاون الخليجي

التقرير الاستراتيجي

العدد (١)

سبتمبر ٢٠٢٠م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢٠

أُسس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار «**التقرير الاستراتيجي**» الذي يتناول القضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم تحليل استراتيجي للقضايا والمستجدات المتعلقة بأمن المنطقة، ما يمكن أن يساهم في خدمة الباحثين والمهتمين في الشؤون الاستراتيجية. كما يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم الرؤى والتوصيات اللازمة لصناع القرار السياسي بما يخدم تحقيق المصلحة الاستراتيجية لدولة الكويت.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا ـ كلية الآداب
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق ـ دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي
الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية
وزارة الإعلام ـ دولة الكويت

الفهرس	رقم الصفحة

تقديـم ١٣

مقدمـة ١٥

المحـــاور ١٩

المحور الأول: طبيعة (أو هيكل) الأنظمة الاقتصادية الخليجية ١٩

ـ دولة الكويـت: ٢٢

ـ المملكـة العربية السعودية: ٢٥

ـ دولة الإمارات العربية المتحدة: ٢٩

ـ دولة قطر: ٣٣

ـ سلطنة عمان: ٣٦

ـ مملكة البحرين: ٣٨

المحـور الثـاني: الإجـراءات الاحترازيـة التـي اتخذتهـا دول مجلـس التعـاون الخليجي لمواجهـة فـيروس كوفيد١٩ وآثارها السـلبية على الحياة الاقتصاديـة ٤٣

ـ تأثير إجراءات الإغلاق الاحترازية عـلى الاقتصاد الخليجي: ٤٦

المحـور الثالـث: الحـزم والتدابـير الاقتصادية التي اتخذتهـا حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لإنعاش اقتصاداتها ٥٧

تابع الفهرس

رقم الصفحة

المحور الرابع: تعاون المنظومة الخليجية في مواجهة الضرر الاقتصادي للفيروس على أنظمتها والتحديات أمام دول الخليج في التصدي له.... ٦٠

- التعاون:..... ٦٠

- التحديات:..... ٦١

المحور الخامس: الخطط والحلول المستقبلية ووضع الاقتصاد الخليجي بعد أزمة فيروس كوفيد١٩..... ٦٤

- على مستوى كل دولة:..... ٦٦

- على مستوى التعاون الخليجي:..... ٦٧

المحور السادس: التأثيرات المستقبلية المحتملة لفيروس كورونا على الاقتصاد الخليجي..... ٦٨

خاتمة:..... ٧١

قائمة المراجع:.....

أولاً - المراجع العربية..... ٧٥

ثانياً - المراجع الأجنبية..... ١٠٠

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الفهرس الملاحق

رقم الصفحة

- **جدول (١)** نسبة القطاع النفطي من الناتج المحل الإجمالي لدول الخليج ١٠٥
- **جدول (٢)** الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الكويتية لمواجهة فيروس كوفيد ١٩ ..... ١٠٥
- **جدول (٣)** الإجراءات الاحترازية في المملكة العربية السعودية لمواجهة فيروس كوفيد١٩ ..... ١٠٧
- **جدول (٤)** إجراءات الإغلاق الاحترازية في الإمارات العربية المتحدة لمواجهة فيروس كوفيد١٩ ..... ١٠٩
- **جدول (٥)** إجراءات الإغلاق الاحترازية في دولة قطر لمواجهة فيروس كوفيد١٩ ..... ١١١
- **جدول (٦)** إجراءات الإغلاق الاحترازية في سلطنة عمان لمواجهة فيروس كوفيد-١٩ ..... ١١٢
- **جدول (٧)** إجراءات الإغلاق الاحترازية في مملكة البحرين لمواجهة فيروس كوفيد١٩ ..... ١١٤
- **جدول (٨)** حزم التحفيز الاقتصادي ـ دولة الكويت ١١٥
- **جدول (٩)** حزم التحفيز الاقتصادي ـ المملكة العربية السعودية.. ١١٧
- **جدول (١٠)** حزم التحفيز الاقتصادي ـ الإمارات العربية المتحدة.... ١١٨
- **جدول (١١)** حزم التحفيز الاقتصادي ـ دولة قطر ١١٩
- **جدول (١٢)** حزم التحفيز الاقتصادي ـ سلطنة عمان ١٢٠
- **جدول(١٣)** حزم التحفيز الاقتصادي ـ مملكة البحرين ١٢١

تقديم:

يتناول العدد الحالي من «التقرير الاستراتيجي» قضية مستجدة وغاية في الأهمية، وهي «**الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد على دول مجلس التعاون الخليجي**». حيث أثبتت جائحة فيروس كورونا المستجد بأن الأوبئة العالمية تعتبر من المهددات الفعلية للأمن الدولي، وأنها عابرة للحدود الوطنية للدول ولا يقتصر تأثيرها على نطاق جغرافي محدد. وأدى هذا الوباء الذي ظهر بشكل واضح في مطلع عام ٢٠٢٠ إلى تأثيرات عميقة على الاقتصاد العالمي. وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد اقتصاداتها على الإيرادات النفطية والتبادل التجاري العالمي من الدول التي تأثرت بشكل واضح جراء هذه الأزمة العالمية. ويسعى هذا العدد من «التقرير الاستراتيجي» إلى البحث في كيفية تأثير أزمة كورونا على الاقتصادات الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي، والاستراتيجيات التي اتبعتها دول الخليج العربية في مواجهة هذه الأزمة، ومجالات التعاون المشتركة بين هذه الدول في مواجهة هذا التهديد. كما يسعى التقرير إلى تقديم بعض التوصيات اللازمة للتعامل مع تبعات هذه الأزمة من الناحية الاقتصادية، وطرح رؤية استشرافية للتأثيرات المستقبلية المحتملة لهذه الأزمة على دول الخليج العربية.

د. فيصل أبوصليب

مدير المركز

مقدمة:

في مدينة ووهان الصينية، وتحديداً في شهر ديسمبر من عام ٢٠١٩م، ظهر فيروس كورونا المستجد المسبب لمرض «كوفيد-١٩» للمرة الأولى، وهو فيروس معدٍ، سريع الانتشار بين البشر، يتسبب في عدوى الجهاز التنفسي.

ومنذ انتشار هذا الوباء حول العالم، تسبب في تداعيات كبيرة أدت إلى التأثير السلبي على الاقتصاد العالمي في جميع قطاعاته، وعلى الرغم من أن الوباء ينتمي إلى المجال الصحي، ويقع خارج إطار العوامل الاقتصادية المؤثرة عادة على الأنظمة الاقتصادية في العالم، فإنه تسبب في دخول العديد من الدول في أزمة اقتصادية من جرّاء تراجع النمو الاقتصادي العالمي، ولم يفرق الوباء بين دول تعتمد أنظمتها الاقتصادية على القطاع الصناعي وأخرى تعتمد على القطاع النفطي؛ ومن ثم ألقى بظلاله السلبية على الصعد كافة، وسط تحذيرات صندوق النقد الدولي من أنه قد يتسبب في أسوأ تراجع اقتصادي منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي (BBC News، 2020).

ولم تكن دول مجلس التعاون الخليجي بمنأى عن الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩»؛ إذ باغت هذا الوباء أنظمتها الاقتصادية وأدى إلى تراجع كبير في إيراداتها النفطية نتيجة الهبوط الحاد بأسعار النفط ، هذه السلعة التي تعتمد اقتصادات معظم الدول الخليجية عليها، وهي التي ترتبط بأسعار عالمية وصلت إلى حالة من الانهيار لم تشهدها أسعار برميل النفط من قبل، بالإضافة إلى تأثر قطاعات حيوية ومهمّة، من مثل قطاع السياحة والنقل والشحن والطيران وبعض قطاعات التجزئة في ظل الإجراءات

الاحترازية التي اتخذتها دول الخليج كغيرها من دول العالم لمواجهة تفشي الوباء ومكافحته، وذلك عبر تطبيق الإغلاق شبه التام لحركة العديد من تلك القطاعات وفرض حظر جزئي وآخر شامل للتجوّل في أراضيها وإغلاق المراكز التجارية وتعطيل المصالح الخاصة؛ وهو ما أدى أيضاً إلى انخفاض ملحوظ في حجم الاستهلاك وما نتج عن ذلك من أضرار وخسائر تزامنت مع ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي على تطبيق تلك الإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من انتشار الفيروس.

وفي محاولة لإنعاش أنظمتها الاقتصادية، اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات وتدابير اقتصادية عدة، تمثل بعضها في خفض البنوك المركزية لسعر الفائدة لتقليل تكلفة الاقتراض وتشجيع الإنفاق للنهوض بالوضع الاقتصادي من جديد، في حين تمثلت التدابير الأخرى في ضخ الأموال على هيئة حزم تحفيز وسياسات اقتصادية تدعم من خلالها دول الخليج أهم القطاعات الاقتصادية الحيوية والشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعم أسعار السلع الأساسية وسط تعاون خليجي في العديد من الخطوط الأساسية خلال هذه الفترة، في حين ارتأت دول أخرى تطبيق بعض السياسات التقشفية أو سياسات ترشيد الإنفاق، إن صح التعبير.

تحديات عدة تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي وسط غياب التوقعات والتكهنات لتوقيت انقشاع الفيروس والغموض المحيط بمصيره؛ فعلى ما يبدو أن تعافي الاقتصاد وانتعاشه من جديد لم يقترب موعده بعد، وأن فيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩» سيستغرق فترة أطول، وسيؤدي استمراره إلى مواجهة العالم لسيناريوهات اقتصادية أخرى، فإما الإغلاق مجدداً نتيجة لانتشار موجة ثانية من الفيروس، أو انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي بنسبة ٦٪ حتى نهاية عام ٢٠٢٠، وذلك وفقاً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (CNN بالعربية، 2020).

وانطلاقاً مما سبق، سيلقي هذا التقرير الإستراتيجي الضوء على المحاور الآتية:

المحور الأول: طبيعة (أو هيكل) الأنظمة الاقتصادية الخليجية.

المحور الثاني: الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة فيروس كوفيد – ١٩ وآثارها السلبية على الحياة الاقتصادية.

المحور الثالث: الحزم والتدابير الاقتصادية التي اتخذتها حكومات دول الخليج لإنعاش اقتصاداتها.

المحور الرابع: تعاون المنظومة الخليجية في مواجهة الضرر الاقتصادي للفيروس على أنظمتها والتحديات أمام دول الخليج في التصدي له.

المحور الخامس: الخطط والحلول المستقبلية ووضع الاقتصاد الخليجي بعد أزمة فيروس كوفيد – ١٩.

المحور السادس: التأثيرات المستقبلية المحتملة لفيروس كورونا على الاقتصاد الخليجي.

المحور الأول

طبيعة (أو هيكل) الأنظمة الاقتصادية الخليجية

تختلف دول مجلس التعاون الخليجي في منظومتها الاقتصادية عن غيرها من الدول الصناعية؛ إذ إن اقتصادات دول الخليج تعتمد على النفط مورداً أساسياً لمصادر دخلها، ويرتبط نشاطها الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي فيها بالنفط، وهو سلعة قابلة للنضوب وخاضعة لأسعار عالمية متقلبة، تتفاوت بين الهبوط والارتفاع، بحسب العرض والطلب وبحسب المتغيرات الجيوسياسية وغيرها من العوامل التي من شأنها أن تؤثر سلباً أو إيجاباً على أسعار النفط؛ ومن ثم على المنظومة الاقتصادية الخليجية والاستقرار المالي فيها.

وتوصف الاقتصادات الخليجية مجملة بأنها ريعية، وتطمح جميع الإصلاحات الاقتصادية فيها إلى تنويع مصادر الدخل من خلال تقليل الاعتماد على النفط وتطوير منتجات وخدمات في الدولة لتكون مصدراً رديفاً أو بديلاً للنفط، وبحسب خبراء في الاقتصاد تفاوتت جدية بعض دول الخليج خلال الثلاثين عاماً المنصرمة في تنويع مصادر الدخل مقابل دول أخرى، ويصنف خبراء المملكة العربية السعودية على القائمة الرئيسية في تشجيع دخول الصناعات السلعية والخدمية في الاقتصاد السعودي تليها كل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة؛ إذ تعد هذه الدول الخليجية الثلاث أنها تسير على خريطة طريق واضحة بالإضافة إلى آلية تطبيق لها حتى باتت تتنافس بشدة في التنويع لأجل

أن تضع لها موضع قدم في الصناعة الخدمية أو السلعية؛ ومن ثم تحقيق ما يسمى الميزة التنافسية (السلمان، ٢٠٢٠).

وعلى الرغم من محاولات الإصلاح الاقتصادي والمالي التي قامت بها دول الخليج في السنوات الأخيرة، فإن العوائد النفطية تبقى المسيطرة على إيراداتها السنوية بنسبة تراوح ما بين ٧٠٪ و٩٠٪ من الدخل العام فيها، وتقدر ثرواتها بنحو ٢ تريليون دولار، وتشكل خمس إمدادات العالم النفطية (IMF، 2020).

ويعد إجمالي الناتج المحلي GDP هو المقياس الحقيقي لحجم اقتصاد أي دولة، وهو قيمة ما ينتج من سلع وخدمات محليا خلال عام، ومن خلال مراقبة الأرقام والموازنات العامة لدول الخليج فالنفط يشكل ما نسبته ٢٥٪ – ٤٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، وهي نسب ليست بقليلة إذا ما قورنت بحجم الأنشطة الاقتصادية الأخرى وطبيعتها (انظر جدول ١).

ولا تعتمد اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير على القطاع الخاص في تحريك أنظمتها الاقتصادية، كما لا تتمتع الاقتصادات الخليجية بقواعد إنتاجية وصناعية عالية تمكنها من الصناعة والإنتاج أو تضعها في مصافّ الدول المنتجة ذات الدخل المتنوع والقادرة على المنافسة وتصدير منتجاتها للخارج، وقد نستثني بعض الشيء هنا دولة الإمارات العربية المتحدة ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً في المنطقة.

وعلى الرغم مما تتمتع به دول الخليج من مصدّات مالية قوية كصناديق الاحتياطيات المالية والنقدية لديها، التي كونتها في أوقات ارتفاع أسعار النفط، فإن اعتمادها على ذلك – بحسب خبراء في الاقتصاد – لن يمكّنها من الاستمرار في الحفاظ على هذه المتانة إذا ما اعتمدت اعتماداً كلياً على سلعة النفط دون إدخال عمليات الإنتاج والتصنيع ضمن آليات إصلاح أنظمتها الاقتصادية. فالعجز في

الموازنة العامة، الذي تعاني منه دول الخليج بين الفينة والأخرى بسبب تذبذب أسعار النفط وقلة الطلب مع وجود بدائل عالمية لبرميل النفط الخليجي، قد يجعلها مع مرور السنوات غير قادرة على سد العجز واللجوء إلى الاقتراض بنسب مرتفعة من إجمالي الناتج المحلي الأمر الذي قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الموازنات العامة لدول الخليج مستقبلاً وعلى الاقتصاد الكلي فيها.

إن السياسة المالية والنقدية لأي دولة في حالات العجز أو التضخم في موازناتها تتطلب اللجوء إلى حلول قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل؛ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهي تعتمد على أمرين:

١. **تطبيق سياسات توسعية وزيادة الإنفاق، وذلك في حالة الركود.**

٢. **تطبيق سياسات تقشفية وتقليل الإنفاق، وذلك في حالة التضخم.**

وبسبب التأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا - كوفيد ١٩، التي أثرت سلباً أساساً على الاقتصاد في دول الخليج مسببة الركود والانكماش فيها، لجأت دول مجلس التعاون الخليجي إلى تطبيق سياسات مالية مختلف بعضها عن بعض، وفقاً لطبيعتها ووضعها المالي والاقتصادي، وهو ما سيتم التطرق له في سياق التقرير.

وبشكلٍ عام، تسعى حكومات دول الخليج إلى تطبيق الإصلاحات المالية التي تلجأ من خلالها إلى تحسين إيرادات الدولة وتحقيق موازنة منخفضة العجز أو متوازنة في كفتي النفقات والإيرادات، بالإضافة إلى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها أن تمكّن القطاع الخاص من المشاركة في النشاط الاقتصادي في الدولة بكفاءة وقدرة تنافسية عالية (الربدي، ٢٠٢٠).

وحتى نعي أسباب تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد - كوفيد ١٩ على الاقتصاد الخليجي، كان لابد من تسليط الضوء على طبيعة أو هيكل الأنظمة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي بشيء من التفصيل:

دولة الكويت:

تشكل الإيرادات النفطية في دولة الكويت قرابة ٩٠٪ من إجمالي مصادر الإيرادات في الدولة (المالية، ٢٠٢٠)، إذ بلغت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة نسبة ٤٣٫٩٪ حتى الربع الرابع من عام ٢٠١٩ (كونا، ٢٠٢٠)، وتقع الكويت في المركز الخامس عالمياً من حيث الاحتياطي النفطي العالمي بحسب آخر إحصائية صادرة عن منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» لعام ٢٠١٩ (أوبك، ٢٠١٩)، وتتمتع بملاءة مالية عالية؛ إذ إنها تمتلك أول صناديق سيادية في العالم تتمثل في صناديق الثروة السيادية، وهي صندوق الاحتياطي العام الذي يشكل في مضمونه الخزينة العامة للدولة، ويشتمل على جميع إيرادات الدولة، ومن بينها العوائد النفطية، والصندوق الآخر هو صندوق أنشئ بقانون ويتضمن ١٠٪ من الإيرادات العامة للدولة (تم إقرار تعديل على هذا القانون مؤخراً، انظر المحور الثاني)، بالإضافة إلى العوائد الناتجة من الاستثمارات في أموال هذا الصندوق؛ وذلك لتأمين مستقبل الأجيال القادمة، وتهدف هذه الصناديق السيادية إلى توفير مصدر دخل إضافي للدولة ومختلف عن المورد الأساسي القابل للنضوب، وهو النفط.

وتدير الهيئة العامة للاستثمار صناديق دولة الكويت وأصولها المالية لتحقيق عائد استثماري طويل الأجل على الاحتياطيات المالية التي كلفت دولة الكويت الهيئة استثمارها عن طريق توفير بديل لاحتياطي النفط (KIA، 2019).

وتقدر الأصول الاستثمارية لدولة الكويت بحسب آخر تصنيف لمعهد صناديق الثروة السيادية بما قيمته ٥٣٣,٧ مليار دولار، وتعد صناديق الكويت السيادية رابع أقوى صناديق في العالم (SWFI, 2020).

وتعتمد دولة الكويت على الإيرادات النفطية في إنفاقها على الرواتب والدعوم التي قدر معدل الإنفاق عليها في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ بما نسبته ٧١٪ من مصروفات الموازنة (المالية، ٢٠٢٠)، ويهيمن القطاع العام

على النشاط الاقتصادي في دولة الكويت، وذلك عبر الإنفاق الحكومي، وتعد القواعد الإنتاجية غير النفطية منخفضة.

وتقوم السياسة المالية للدولة على الإنفاق العام؛ وذلك بحكم إدارة الدولة للثروة النفطية، ولا تؤدي الأدوات الأخرى - كالضرائب والرسوم - دوراً كبيراً في هذه السياسة (الحجرف، ٢٠١٩).

وتواجه دولة الكويت عجزاً مقدراً في موازنتها العامة لعام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ يعد الأضخم في تاريخ موازناتها العامة؛ إذ من المتوقع أن تفوق المصروفات المقدرة حجم الإيرادات؛ لتصل قيمة العجز المقدر إلى ٩,٢ مليارات دينار كويتي، بزيادة مقدارها ١١,٢٪ عن الموازنة السابقة (المالية، ٢٠٢٠)، وتلجأ الحكومة الكويتية عادة إلى السحب من صندوق الاحتياطي العام للدولة لتمويل العجز، الأمر الذي أدى إلى نفاد السيولة النقدية من الصندوق، بحسب ما أعلنه خبراء في الاقتصاد، كما تلجأ في أحيان أخرى إلى الاقتراض من السوق العالمية ولكن ذلك يتطلب موافقة مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) على مشروع قانون الدين العام، وكانت دولة الكويت لجأت في سنوات سابقة إلى الاقتراض بعد أن أقر البرلمان القانون الذي انتهى في أكتوبر عام ٢٠١٧، فقدمت الحكومة الكويتية مشروعاً جديداً للقانون في عام ٢٠١٨ لكن تم رفضه، وتحاول الحكومة الكويتية اليوم إقناع البرلمان الكويتي بالموافقة على القانون الذي سيسمح بزيادة السقف التمويلي للدولة إلى ٢٠ مليار دينار كويتي وزيادة السقف الزمني إلى ٣٠ عاماً، إلا أن القانون ما زال يواجه جدلاً في البرلمان بين مؤيد ومعارض.

وتهدف دولة الكويت إلى تنويع اقتصادها عبر تطبيق إحدى أهم ركائز رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥ المنبثقة من رؤية صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح لتحويل الكويت إلى مركز إقليمي رائد مالياً وتجارياً ومؤسسياً وثقافياً بحلول عام ٢٠٣٥، وتسعى دولة الكويت من

خلال هذه الرؤية إلى تطوير اقتصادها ليصبح اقتصاداً متنوعاً للحد من اعتماد الدولة الرئيسي على العائدات من صادرات النفط وذلك عبر تهيئة بيئة الأعمال للقطاع الخاص والتحول نحو الاقتصاد المعرفي للوصول إلى نمط اقتصادي متطور، بالإضافة إلى تطوير القطاع النفطي من خلال تدشين مشروعات عملاقة كمشروع مصفاة الزور التي تعد أكبر مصفاة لتكرير النفط في العالم، وقد وصلت نسبة الإنجاز فيها إلى ٩٥٪ حتى فبراير ٢٠٢٠ ، كما تطمح دولة الكويت – ضمن رؤيتها الجديدة – إلى تنويع القواعد الإنتاجية من خلال المناطق الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار في الكويت ومضاعفتها وتهيئة بيئة اقتصادية عبر إنشاء مشروع مدينة الحرير والجزر وغيرها من أهداف تنمية الاقتصاد الكويتي (رؤية KPC، 2020) (NewKuwait، 2020).

ويضع التصنيف السيادي الائتماني دولة الكويت في مصافّ الدول المتقدمة وفقاً لما تتمتع به من ملاءة مالية عالية؛ فالتصنيفات الائتمانية تنظر إلى قوة الدولة من النواحي المالية والاقتصادية بالإضافة إلى درجة المخاطر.

وثبّتت وكالة «فيتش» تصنيفها الائتماني لدولة الكويت في أبريل ٢٠٢٠ عند المرتبة (AA) مع نظرة مستقبلية مستقرة (Fitch, 2020)، كما ثبّتت وكالة «موديز» لخدمات المستثمرين التصنيف الائتماني لدولة الكويت عند المرتبة (AA2) على الرغم من الآثار الاقتصادية السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، فإن «موديز» ارتأت أن الجدارة الائتمانية للكويت جاءت مدعومة بالأصول الضخمة في صندوق الأجيال القادمة وإمكانية السحب منه لسد العجز في الموازنة العامة للدولة على الرغم من غياب السند القانوني الذي يسمح بذلك (Moody›s, 2020).

وكانت وكالة «ستاندرد آند بورز» قد خفضت التصنيف الائتماني للكويت من المرتبة (AA) إلى المرتبة (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة

وذلك في شهر مارس ٢٠٢٠ بسبب البطء في جهود الإصلاح الاقتصادي، ثم قامت الوكالة في يوليو ٢٠٢٠ بتخفيض النظرة المستقبلية من مستقرة إلى سلبية؛ حيث توقعت أن لا يكون صندوق الاحتياطي العام كافياً لسد العجز الحكومي في الموازنة العامة للدولة؛ وذلك لتدني سيولته (S&P, 2020).

المملكة العربية السعودية:

يعتمد اقتصاد المملكة العربية السعودية على النفط، وتعد المملكة أول وأكبر مصدر للنفط الخام عالمياً، وتمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، بحسب آخر إحصائية صادرة عن منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» لعام ٢٠١٩ (أوبك، ٢٠١٩)، ويشكل القطاع النفطي نسبة كبيرة من إيرادات الدولة؛ أي أن أي هبوط في أسعار النفط من شأنه أن يؤثر على مالية الدولة.

ويهيمن القطاع الحكومي والإنفاق العام للدولة على النشاط الاقتصادي في المملكة، وعلى الرغم من سعي الدولة إلى تنويع الاقتصاد وتوفير بيئة مناسبة لمشروعات القطاع الخاص فإن القطاع الخاص في المملكة لا يشكل إيراداً أساسياً من الإيرادات العامة للدولة.

وقد بدأت المملكة العربية السعودية منذ ٤ أعوام بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في البلاد، والسعي نحو القطاع غير النفطي في نمو إيراداتها والناتج المحلي الإجمالي للدولة، وذلك مع تبني ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ عبر رفع عوائد الدولة من خلال فرض رسوم العمالة ودعم التوطين وفرض ضرائب الدخل وضريبة القيمة المضافة والضريبة الاستهلاكية على بعض السلع والمنتجات الانتقائية؛ مما أسهم في ارتفاع الإيرادات السعودية غير النفطية إلى ٣١٣ مليار ريال (٨٣,٤ مليار دولار) لعام ٢٠١٩ (الشرق الأوسط، ٢٠٢٠).

وتقع المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى من بين الدول العشر الأكثر تطبيقاً للإصلاحات في العالم من حيث إجراء تحسينات على مؤشر البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال، وتمتلك السعودية ١٧٪ من قدرات توليد الطاقة المتجددة في مجلس التعاون الخليجي (WorldBank، 2019)

وقد أطلقت المملكة العربية السعودية ضمن رؤيتها ٢٠٣٠، عدة برامج إصلاحية، من بينها برنامج تحقيق التوازن المالي، الذي يهدف إلى مراقبة الأداء المالي واستشرافه؛ بهدف تعظيم الإيرادات النفطية وغير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي وإدارة المخاطر المصاحبة لذلك مع الاحتفاظ باحتياطيات مالية مناسبة وقدرة عالية مستدامة على الاستدانة من الأسواق المالية المحلية والدولية وفقاً لإستراتيجية الدين العام متوسطة المدى؛ وذلك لتحقيق الاستدامة المالية (2030Vision، 2020).

ولتحقيق الاستقرار في المالية عبر أهداف برنامج التوازن المالي، أطلقت المملكة العربية السعودية خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ عدة مبادرات إصلاح مالية، منها فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ لتعزيز إيرادات الدولة بعيداً عن البترول، بالإضافة إلى رفع الدعم التدريجي عن أسعار الوقود وعن أسعار الطاقة لتخفيف العبء على الإنفاق الحكومي، وفرض ضريبة السلع المنتقاة والسلع الضارة من مثل السجائر (الربدي، ٢٠٢٠).

كما قامت المملكة العربية السعودية بتطبيق بعض أطر الإصلاح الاقتصادي، في خطوة نحو طريق التنوع الاقتصادي ستؤدي إلى رفع تنافسية القطاع الخاص ومشاركته ، وذلك عبر خطوات صُنفت على أنها طويلة المدى من خلال عملية توطين بعض الصناعات، من أبرزها الصناعات العسكرية لتصبح أحد الروافد الأساسية لاقتصاد المملكة، ومساهماً أساسياً في توفير فرص العمل وتعزيز العوائد غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق ، كما أنشأت

المملكـة – ضمـن خطـط الإصـلاح الاقتصـادي – برامـج وهيئـات لتوطـين الصناعـة بشـكل عـام، مـن مثـل برامـج إعـادة التدويـر وبرنامـج «ندلـب» NIDLP لتطويـر الصناعـات الوطنيـة والخدمـات اللوجسـتية، الـذي يهـدف إلى تحويـل المملكـة إلى قـوة صناعيـة رائـدة ومنصـة لوجسـتية دوليـة، وعملـت المملكـة أيضـاً عـلى تطويـر قطـاع السـياحة الـذي يـندرج ضمـن برامجـه العديـد مـن المشروعـات الضخمـة (2030Vision، 2020)، (الربـدي، ٢٠٢٠)، (GAMI، 2020).

وتقـع المملكـة العربيـة السـعودية في الترتيـب الخامس عالميـاً مـن حيـث حجـم الاحتياطـي مـن النقـد الأجنبـي لديهـا حتـى نهايـة فبرايـر ٢٠٢٠، وهـو جـزء مـن إجمـالي أصـول الاحتياطـي العـام للمملكـة الـذي تديـره مؤسسـة النقـد العـربي السـعودي «سـاما»، ويشـتمل عـلى الذهـب وحقـوق السـحب الخاصـة والاحتياطـي لـدى صنـدوق النقـد الـدولي والنقـد الأجنبـي والودائـع في الخـارج، إضافـة إلى الاسـتثمارات في الأوراق الماليـة في الخـارج (عبـدالله، ٢٠٢٠).

كـما تمتلـك المملكـة العربيـة السـعودية تاسـع أكـبر صنـدوق ثـروة سـيادي في العـالم، وتقـدر الأصـول الاسـتثمارية للمملكـة بـ٣٦٠ مليـار دولار وفقـاً لآخـر إحصائيـة لمعهـد صناديـق الثـروة السـيادية (SWFI, 2020)، لكنـه يعمـل بشـكل مختلـف عـن غـيره مـن صناديـق الثـروة السـيادية؛ إذ تجـاوزت مهامـه الهـدف الأسـاسي منـه المتمثـل في تنميـة ثـروات المملكـة، ويسـعى إلى أن يصبـح واحـداً مـن أكـبر الصناديـق السـيادية عـلى مسـتوى العـالم مـن خـلال تنويـع المحفظـة الاسـتثمارية عـلى الصعيديـن المحـلي والـدولي، ويتجـلى ذلـك مـن خـلال عمـل الصنـدوق عـلى إطـلاق قطاعـات جديـدة مجديـة اقتصاديـاً، وكذلـك نقـل المعرفـة التقنيـة مـن حـول العـالم إلى السـعودية عـبر عقـد شراكات اسـتثمارية مـع شركات رائـدة في هـذا المجـال، بالإضافـة إلى عمـل الصنـدوق عـلى تطويـر وتمويـل أهـم المشروعـات السـياحية الكـبرى في المملكـة، مـن مثـل مـشروع البحـر الأحمـر

ومشروع مدينة «نيوم» وغيرها من المشروعات السياحية والترفيهية والعقارية الضخمة في مدينة جدة والعاصمة الرياض (الربدي، ٢٠٢٠)، (PIF، 2017).

وتمتلك المملكة العربية السعودية شركة «سابك»، وهي واحدة من أكبر الشركات في مجال الصناعات البتروكيماوية في العالم، وبعد استحواذ شركة النفط والغاز السعودية «أرامكو» على ٧٠٪ من أسهمها (سابك، ٢٠٢٠)، يرى خبراء في الاقتصاد أن ذلك من شأنه رفع القيمة المضافة للمنتجات السعودية من خلال إيجاد سلسلة إنتاج متكاملة تبدأ من استخراج النفط والغاز إلى التكرير؛ ومن ثم صناعة المنتجات البتروكيماوية (ربيعان، ٢٠٢٠)؛ ومن شأن ذلك أن يعزز قطاع البتروكيماويات في السعودية، التي باتت اليوم تدخل في جميع الأجهزة وصناعات السيارات حول العالم، وهي تعتمد بشكل كبير على منتجات «سابك» البتروكيماوية؛ ما يمكّن المملكة من تنمية هذا القطاع مستقبلاً من خلال الدخول في الصناعات التحويلية الأكثر تطوراً (الربدي، ٢٠٢٠)، وعلى الرغم من الإصلاحات المالية والاقتصادية التي حذت نحوها المملكة العربية السعودية وأسهمت بشكل أو بآخر في نمو الناتج غير النفطي حتى النصف الأول من عام ٢٠١٩ بنحو ٢,٥٪ فإن موازنة الدولة لعام ٢٠٢٠ أظهرت عجزاً مقدراً بـ١٨٧ مليار ريال سعودي، وهو ما يمثل نسبة ٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي (mof.sa، 2020)، وأتت هذه التقديرات قبل جائحة كورونا التي ألمت بالعالم.

وتلجأ المملكة العربية السعودية عادة لسد أي عجز تواجهه في الموازنة العامة للدولة إلى الديون السيادية أو السحب من الاحتياطي العام، ويحدد التصنيف الائتماني لأي دولة حجم تكلفة الاقتراض في حال مواجهة أي عجز في ميزانيتها العامة، وقد صنفت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني المملكة العربية السعودية في مايو ٢٠٢٠ عند (A1) مع تخفيض نظرتها المستقبلية إلى

سالبة بعد أن كانت مستقرة، وذلك بسبب التأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد السعودي ، فيما أكدت وكالة «فيتش» تصنيفها الائتماني طويل الأجل للسعودية عند A مع نظرة مستقبلية مستقرة (واس، ٢٠٢٠)، كما أكدت وكالة «ستاندرد آند بورز» تصنيفها الائتماني للسعودية عند (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة (رويترز، ٢٠٢٠).

دولة الإمارات العربية المتحدة:

يعد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة الأكثر تنوعاً في المنطقة، إلى جانب كونه الاقتصاد الأكثر تقدماً وحداثة على مستوى المنطقة أيضاً؛ فعلى سبيل المثال يعدّ اقتصاد الإمارات الأفضل على مستوى الشرق الأوسط فيما يتعلق بالرقمنة والقدرة على استغلال منتجات التقنيات الحديثة، كما تتصدر الإمارات دول المنطقة في حجم التجارة الإلكترونية وعائداتها (صالح، ٢٠٢٠).

وتسير دولة الإمارات العربية المتحدة في خُطاً واضحة تجاه ملف التنويع الاقتصادي؛ إذ يسهم النفط بنسبة أقل من ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، لكن على الرغم من ذلك، لا يزال اقتصاد الإمارات يعتمد على النفط والإيرادات النفطية ويتأثر اقتصاد الدولة كغيره من اقتصادات دول الخليج بتذبذب أسعار النفط الذي يمثل شريان الحياة لهذه الدول (العوضي، ٢٠٢٠)، ومن مزايا الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة طبيعة الدولة الفيدرالية؛ إذ إن الأنشطة الاقتصادية في كل إمارة لها طبيعتها الخاصة، وشكّل هذا الاختلاف بينها دافعاً يقودها نحو التنويع الاقتصادي والتفاوت في نشاط كل إمارة في مجالات معينة.

وقد تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة ملف السياحة والاستيراد والتصدير، والاستثمارات الأجنبية لما تتمتع به من أبعاد اجتماعية وقانونية

وبيئية مناسبة (العوضي، ٢٠٢٠)، ووفقاً لتقرير الاستثمار العالمي الأونكتاد لعام ٢٠١٤ تتبوأ دولة الإمارات المركز ١١ كبيئة واعدة ومحفزة للاستثمار؛ وذلك لعدة أسباب، من بينها ما تتمتع به الدولة من قوانين اقتصادية مرنة، وسهولة في ممارسة الأعمال (U.AE، البوابة الرسمية لحكومة الإمارات الاقتصاد، ٢٠٢٠).

وبينما تحتفظ أبوظبي بمعظم احتياطيات البلاد من النفط والغاز وتدير معظم المدخرات الوطنية، فإن إمارة دبي هي المركز التجاري في الدولة. وتستمر إمارتا أبوظبي ودبي في دفع النمو الاقتصادي المحلي إلى حد كبير؛ حيث تجتذب دبي استثمارات أجنبية ضخمة في الوقت الذي كانت تستعد فيه لاستضافة معرض إكسبو ٢٠٢٠، بينما تنفق أبوظبي المزيد من الأموال في أعمال البنية التحتية، وقد تخطى اقتصاد هاتين الإمارتين دول الخليج الأخرى (UAE.MOE، 2018)

وتتميز دولة الإمارات العربية المتحدة ببيئة استثمارية، واقتصادية، وسياسية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي على الرغم من حالات الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي عبر فترات مختلفة، والتراجعات في أسعار النفط، ويعود ذلك لعدة أسباب، منها الموقع الإستراتيجي للدولة بين مراكز الأعمال الرئيسية في أوروبا، وآسيا، والمحيط الهادئ، وإفريقيا، وأمريكا الشمالية.

كما تحتفظ دولة الإمارات باحتياطيات مالية قوية وقطاع مصرفي قوي، يساعدها على توفير بيئة استثمارية آمنة، تكفي الحكومة للاستمرار في توفير التمويل اللازم لجميع مشروعاتها، والوفاء بالتزاماتها المالية، والإنفاق في موازناتها العامة دون تعثرات مالية.

ووفقاً لآخر تصنيف لمعهد صناديق الثروة السيادية المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات، وإحصاءات أكبر الصناديق السيادية في العالم، يعدّ جهاز

أبوظبي للاستثمار من أكبر الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط، وأكبر ثالث صندوق في العالم، بمبلغ يقدر بـ ٥٧٩,٦ مليار دولار (U.AE، البوابة الرسمية لحكومة الإمارات – الاقتصاد، ٢٠٢٠)، (SWFI, ADIA, 2020).

وفيما يتعلق بالهيمنة الحكومية على الأنشطة الاقتصادية في الدولة، تسهم حكومة الإمارات بشكل كبير في عمليات الإنفاق على الأنشطة الاقتصادية، وإن كان بشكل أقل من دول الخليج الأخرى؛ إذ أقرت الدولة قوانين للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، ولا سيما ما يتعلق بالمشروعات الرأسمالية الضخمة، بالإضافة إلى خصخصة بعض القطاعات – من مثل قطاعي التعليم والصحة – التي يغلب عليها الطابع الخاص أكثر من الحكومي (العوضي، ٢٠٢٠).

وتتبنى دولة الإمارات إستراتيجيات اقتصادية مُحفزة على التنويع الاقتصادي، حققت نجاحاً في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني، مثل قطاعات: الصناعات التحويلية، والطيران، والسياحة، والمصارف، والتجارة والعقارات، والخدمات، والطاقة البديلة. وتسعى حكومة دولة الإمارات لزيادة مساهمة هذه القطاعات في الاقتصاد الوطني لتصل إلى ٨٠٪ في عام ٢٠٢١ (U.AE، البوابة الرسمية لحكومة الإمارات – الاقتصاد، ٢٠٢٠). ويوجد في دولة الإمارات العديد من المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية المتخصصة التي تسهم في نمو التجارة غير النفطية فيها (U.AE، البوابة الرسمية لحكومة الإمارات – الاقتصاد، ٢٠٢٠).

ويعد القطاع السياحي في دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى أبرز ركائز سياسة تنويع مصادر الدخل، ومن المتوقع أن تصل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠,٦٪ بحلول عام ٢٠٢٧ (بزيادة سنوية قدرها ٣,٩٪)، ووفقاً لمؤشرات تقارير التنافسية العالمية عام ٢٠١٨ احتلت الإمارات المركز الأول عالمياً في مؤشر أولوية قطاع السياحة والسفر لدى حكومة الدولة،

ومؤشر استدامة التنمية في قطاع السياحة والسفر، ومؤشر فعالية التسويق لجذب الزائرين، ومؤشر البنية التحتية لقطاع السياحة، ومؤشر وجود كبرى شركات تأجير السيارات، ومؤشر جودة الطرق، واحتلت المركز الثاني عالمياً في مؤشر الأمن والأمان، والمركز الثالث عالمياً في مؤشر البنية التحية لقطاع الطيران (الاقتصادية، ٢٠١٩).

وقد أطلقت حكومة دولة الإمارات في سبتمبر ٢٠١٧ إستراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة، التي تهدف إلى تعزيز مكانة دولة الإمارات، بوصفها مركزاً عالمياً للثورة الصناعية الرابعة، والمساهمة في تحقيق اقتصاد وطني تنافسي قائم على المعرفة والابتكار والتطبيقات التكنولوجية المستقبلية، التي تدمج التقنيات المادية والرقمية والحيوية (U.AE، البوابة الرسمية لحكومة الإمارات – الاقتصاد، ٢٠٢٠).

واحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول على مستوى الشرق الأوسط في مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠٢٠ على الرغم من تراجعها للمركز التاسع عالمياً بعد أن كانت في المركز الخامس عالمياً، ويأتي تصنيفها الأولى عربياً بعد أن شهدت نمواً في الاقتصاد بنسبة ٢٪ في عام ٢٠١٩ (CNBC عربية، ٢٠٢٠).

وتعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في مجال تطوير قطاع الطاقة النظيفة والمتجددة في الشرق الأوسط، وهي تهدف إلى الاعتماد على الطاقة النظيفة والمتجدّدة في حلول عام ٢٠٥٠، فضلاً عن الاعتماد على الطاقة الشمسية بنسبة ٢٥ ٪ في حلول عام ٢٠٣٠ (UAE.MOE، 2018).

وفي مارس ٢٠٢٠ أكدت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني السيادي لأبوظبي عند (+AA\A-1) والحفاظ على النظرة المستقبلية المستقرة لهذا التصنيف، وقالت في تقريرها: إن وضع صافي الأصول في أبوظبي يتجاوز ٢٥٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تسهم بشكل كبير جنباً إلى جنب مع صناعة السياسة الاحترازية في تحصينها بشكل مطمئن من الانخفاض الحاد

في أسعار النفط والصدمات الخارجية الأخرى، وتوقعت أن تكون المصدّات المالية للإمارة قوية (البيان، ٢٠٢٠).

وحذرت ستاندرد آند بورز في يوليو من العام نفسه من أن اقتصاد دبي يتجه صوب الانكماش بنسبة ١١٪ في العام الجاري، في الوقت الذي خفضت فيه التصنيف الائتماني لشركتي عقارات من بين كبرى الشركات في الإمارة إلى وضع عالي المخاطر، وقالت: إن دبي، مركز التجارة والسياحة في الشرق الأوسط، تضررت بشدة من جرّاء التدابير الهادفة لاحتواء فيروس كورونا، وتتجه صوب انكماش اقتصادي يفوق تقريباً أربعة أمثال ما حدث خلال الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٩ (Reuters، 2020).

واعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة الموازنة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٢٠ من دون عجز يذكر وبزيادة بلغت ٢٪ تقريباً عن موازنة السنة المالية ٢٠١٩؛ لتصبح موازنة السنة المالية ٢٠٢٠ الأكبر منذ تأسيس دولة الإمارات (MOF.AE، 2020).

دولة قطر:

يعدّ الاقتصاد القطري واحداً من أغنى الاقتصادات في العالم، وقد جاءت دولة قطر في المرتبة الأولى عالمياً في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وفقاً لتصنيف مجلة غلوبال فاينانس لعام ٢٠٢٠(GlobalFinance، 2020).

ويعتمد اقتصاد قطر على النفط والغاز الطبيعي؛ كونهما الموردين الأساسيين لاقتصادها، ويشكلان أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي للدولة (حكومي، ٢٠٢٠)، ويركز الاقتصاد القطري على الاستثمار في تطوير قطاعي النفط والغاز أساساً لتوفير الموارد المالية التي ما تزال تسهم في بناء العديد من القطاعات الاقتصادية وتنميتها، ومن بينها القطاع الصناعي التحويلي، فيما راوحت نسبة

مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي القطري خلال السنوات الخمس الأخيرة بين ٥٠٪ و ٦٠٪، وهي بذلك في نطاق ما يسهم به هذا القطاع في دول الخليج الأخرى (السويدي، ٢٠٢٠).

وتتمتع دولة قطر بملاءة مالية عالية كمعظم دول الخليج العربية، وتقع في الترتيب العاشر بين أقوى الصناديق السيادية في العالم؛ إذ تقدر قيمة أصول صندوق قطر الاستثماري - حتى عام ٢٠٢٠ - بقرابة ٢٩٥ مليار دولار (SWFI.QIA, 2020).

ويهيمن القطاع الحكومي في دولة قطر على النشاط الاقتصادي فيها، ويتبوأ دوراً رائداً بحكم ملكية الحكومة لأهم مصدر للدخل في البلاد، كغيرها من دول الخليج، ويرى خبراء في الاقتصاد أن وجود القطاع الحكومي في أي اقتصاد لا يجعل منه اقتصاداً معيباً، بل يمثّل ثقة؛ فوجود دور للحكومة في أسواق المال والقطاع المصرفي والتعليم والاقتصاد والصحة وتمويل القطاع الصناعي والإنتاجي ومؤازرته أمر مهمٌّ وحيوي في كل بلد، ومن ضمنها دول الخليج ومن بينها دولة قطر (السويدي، ٢٠٢٠).

وتسعى دولة قطر إلى تنويع اقتصادها عبر توفير مصادر دخل أخرى، إلا أنها في الوقت ذاته تبقي على استغلال الطاقة المتمثلة في قطاع النفط والغاز لكي يستمر هذا القطاع الأساسي في القيام بدور محوري في الاقتصاد القطري؛ حيث يسهم بشكل كبير في تنمية البلاد، ومع ذلك، تسعى رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ إلى تحقيق التنويع والنمو أيضاً في القطاعات غير النفطية، ويجري العمل على تحويل اقتصاد قطر إلى اقتصاد قائم على المعرفة (حكومي، ٢٠٢٠).

ومنذ منتصف حقبة التسعينيات، اتجهت قطر، بمجتمعها ومؤسساتها وعلاقاتها وتعاونها، نحو العالمية أكثر؛ إذ أنشأت مؤسساتٍ وأقامت برامج وفعالياتٍ وأبرمت اتفاقياتٍ على أسس ومعايير عالمية، سواء التعاون في مجالات استخراج الغاز الطبيعي والصناعات التحويلية، من مثل الألمنيوم

والبتروكيماويات والأسمدة الكيماوية وغيرها، أو تحويل الغاز إلى مكثّفات وسوائل، وقد شهدت هذه الفترة استثمارات هائلة في القطاع الصناعي، جاءت قيمها المالية لترفد الناتج المحلي الإجمالي، وصب جزء منها في إيرادات الخزانة العامة (السويدي، ٢٠٢٠).

أما السنوات الأخيرة، فشهدت توسّعاً في قطاع الصناعات التحويلية وبخاصة الموجّهة للسوق المحلية؛ إذ فرضت الظروف والمتغيرات في المنطقة على دولة قطر الاتجاه في هذا المسار بوتيرةٍ متسارعةٍ، وقد تبلور هذا في مزيدٍ من التشجيع والتهيئة الحكومية والمساهمة المالية والفنية في إنشاء مصانع ومؤسسات صناعية في البلاد، ولربّما أسهمت ظروف مقاطعة عدد من الدول الخليجية لدولة قطر في توجّهها نحو هذا وبخُطاً حثيثة (السويدي، ٢٠٢٠).

وتتبوأ دولة قطر في سوق الغاز الطبيعي موقعاً مهمّاً على المستوى العالمي؛ إذ إن احتياطيها من الغاز الطبيعي يحتل مرتبةً متقدمة عالمياً مقارنة باستهلاكها المحلي، كما يعد القطاع الخاص هو السائد في السوق القطري، وترفد الحكومة وجوده في قطاعاتٍ قد يفرض حضورها ثقة لكل من المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي، وقد بادرت دولة قطر إلى فتح آفاق جديدة لتخفيف الأعباء الاقتصادية والمالية عن القطاع الحكومي ونقله إلى القطاع الخاص؛ فتوسّع دور القطاع الخاص في التعليم الأساسي والتعليم الجامعي، وفي الرعاية الصحية والخدمات الطبية، وكذلك في مشروعات التطوير العمراني، والصناعات التحويلية إلى جانب وجود الدور الحكومي المهمّ في هذه القطاعات (السويدي، ٢٠٢٠).

وثبتت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني العالمية مؤخراً تصنيف دولة قطر عند مستوى(AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة، وأكدت الوكالة أن هذا التصنيف يعكس الوضع القوي للأصول السيادية القطرية، وما تتمتع به الدولة من نسب للناتج المحلي الإجمالي للفرد هي الأعلى في العالم (الشرق، ٢٠٢٠).

كما ثبتت وكالة «موديز» التصنيف الائتماني لقطر عند مستوى(Aa3) مع نظرة مستقبلية مستقرة. واستند تقرير» موديز» إلى قدرة المالية العامة على تحقيق فوائض، وإلى إمكانيات الصندوق السيادي للدولة في الحد من التأثيرات الاقتصادية وتنامي الاحتياطيات الدولية التي تغطي أكثر من حجم الودائع غير المقيّمة وسداد الدين الخارجي خلال العام المقبل (CNBC، 2020).

وباعت دولة قطر سندات بقيمة عشرة مليارات دولار في أبريل ٢٠٢٠؛ لتكون أول دولة خليجية تجمع سيولة في أسواق الدين في مواجهة تراجع أسعار النفط والضبابية بالأسواق الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (رويترز، ستاندرد آند بورز تؤكد تصنيف قطر ، ٢٠٢٠)، وقدرت موازنة دولة قطر لعام ٢٠٢٠ فائضاً بقيمة ٥٠٠ مليون ريال قطري.

سلطنة عمان:

تمثل الإيرادات النفطية العائد الأكبر لدخل سلطنة عمان، وما زالت، كغيرها من دول الخليج، ضمن إطار الدول الريعية التي تعتمد على «الذهب الأسود» في ثرواتها؛ حتى حققت في أعوام ازدهار النفط وارتفاع أسعاره فوائض مالية على شكل احتياطيات عامة للدولة.

وتمثل الإيرادات النفطية في سلطنة عمان ما نسبته ٧٢٪ من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، وذلك وفقاً لموازنة السلطنة العامة لعام ٢٠٢٠م (MOF.OM, 2020).

ولم تصل سلطنة عمان كغيرها من دول الخليج العربية حتى الآن إلى الهدف المنشود فيما يتعلق بمسألة التنويع الاقتصادي، وما زالت القطاعات الحكومية فيها تهيمن على الأنشطة الاقتصادية؛ إذ تمثل هذه القطاعات في دول الخليج كافة، ومنها السلطنة، صمام الأمان للاقتصاد؛ فالقطاع الخاص يتعزز من خلال نمو الوضع التنموي للحكومة وارتفاع إيرادات الدولة، وذلك عبر ضخ الدولة

الأموال في المشروعات الحكومية والتنموية والرؤى الإستراتيجية والمستقبلية، التي ينشط عبرها القطاع الخاص (كشوب، ٢٠٢٠).

وقد اتجهت سلطنة عمان في السنوات الأخيرة نحو الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص وتحرير القطاع الأخير من هيمنة الحكومة وفق خطة ورؤية ٢٠٤٠؛ ليؤدي القطاع العام فيها الدور التنظيمي والرقابي، وقامت بتسهيل الإجراءات بنسبة ٢٠٪، فيما يكون الدور الأكبر في الاقتصاد للقطاع الخاص بنسبة ٨٠٪ وبخاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومنذ تسلّم جلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد مقاليد الحكم في السلطنة - وهو الذي كان يقود قبل ذلك بتوجيهات من السلطان قابوس بن سعيد رحمه الله اللجنة التأسيسية لرؤية سلطنة عمان ٢٠٤٠- بدأ العمل لتحقيق أهداف الرؤية التي تتطلب مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، تتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية وترشيد الإنفاق والاهتمام بالشباب وريادة الأعمال والنقلة النوعية نحو الاقتصاد الرقمي. وتم تسريع مجموعة من الحوافز الاقتصادية المتعلقة بترشيد الإنفاق، وأصدرت وزارة المالية بالسلطنة أكثر من ١٣ منشوراً مالياً، يتعلق جزء منها بمسألة تخفيض موازنات الوزارات تدريجياً، الذي وصل حتى الآن إلى ١٥٪، وقرارات أخرى تتعلق بإحالة جميع موظفي القطاعات الحكومية ممن أكملوا الخدمة لأكثر من ٣٠ سنة على التقاعد، فيما جاءت القرارات الاقتصادية الأخرى لتشمل إعادة هيكلة صندوق الاحتياطي العام للدولة المتمثل في جهاز الاستثمار العماني، وأحيلت جميع الجهات الحكومية لتعمل تحت مظلة هذا الجهاز، وشكلت مجالس إدارات الشركات الحكومية من خبراء ومختصين من أبناء المجتمع العماني على أن لا يكونوا من أصحاب القرار في الجهات الحكومية، ومن المتوقع أن تصدر السلطنة قبل نهاية عام ٢٠٢٠ قرارات أخرى تتعلق بدمج أو إلغاء مجموعة من الوزارات والهيئات حتى تتناسب مع تحقيق رؤية ٢٠٤٠ (كشوب، ٢٠٢٠).

وتقدر العوائد غير النفطية لدى سلطنة عمان بنحو ٢٨٪ من إجمالي الإيرادات العامة للدولة مرتفعة بنسبة ١٣٪ عن عام ٢٠١٩، ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الإيرادات الضريبية بنسبة ٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٩م، وينسجم هذا مع جهود الحكومة في تنويع مصادر الدخل وتعزيز الإيرادات غير النفطية، ولا سيما إنشاء السلطنة مؤخراً جهاز الضرائب لتعزيز كفاءة تحصيلها.

ويعد القطاع السياحي في سلطنة عمان أحد الروافد المهمّة في الاقتصاد العماني؛ نظراً لدوره في تنويع مصادر الدخل، كما يعدّ أحد أسرع القطاعات غير النفطية نمواً، ومن أهمها مساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني العماني، وتهدف السلطنة إلى رفع نسبة مساهمة قطاع السياحة إلى ٩ , ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي للسلطنة بحلول عام ٢٠٤٠ (ASAAS، 2020).

وخفضت وكالات التصنيف العالمية هذا العام التصنيف الائتماني لسلطنة عمان، وُصنفت ديونها على أنها عالية المخاطر، وسط ترجيحات بعض الوكالات بأن يؤدي تراجع أسعار النفط إلى انخفاض عائدات السلطنة النفطية (الاقتصادية، ٢٠٢٠). وتسعى السلطنة إلى اتخاذ إجراءات مالية واقتصادية جديدة بما يتلاءم مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي لها والنمو المستهدف في الموازنة العامة للدولة (العربية.نت، ٢٠٢٠).

مملكة البحرين:

يعتمد اقتصاد مملكة البحرين على النفط والغاز مورداً أساسياً لعوائد الدولة المالية؛ إذ تشكل الإيرادات الناتجة من المصادر الطبيعية في البحرين قرابة ٦٠٪ من الإيرادات العامة للدولة، وقد استفادت المملكة من ازدهار النفط منذ عام ٢٠٠١ لتحقيق النمو الاقتصادي (awsaat، 2020).

وعلى الرغم من كون اقتصاد مملكة البحرين من أول الاقتصادات الخليجية التي حاولت تنويع مصادر الدخل عبر تشكيل عدة قطاعات بعيدة عن

النفط، هيأت من خلالها فرص العمل، من مثل القطاعات المصرفية وقطاعات الصناعة والألمنيوم والخدمات، فإنها ما زالت كغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على النفط في إيراداتها، بوصفه مصدر دخل رئيسياً للدولة (الصايغ، ٢٠٢٠). وحققت مملكة البحرين عوائد إيجابية من محاولات التنويع الاقتصادي، وانعكس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، إذ حقق القطاع غير النفطي نمواً بمعدل ٥٪ في عام ٢٠١٧ (BahrainTv, 2019).

وتبنت مملكة البحرين نهجاً اقتصادياً منفتحاً على العالم منذ إطلاق المشروع الإصلاحي لملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في عام ٢٠٠١، وقد ركزت سياسات المملكة في هذا المشروع على التنمية البشرية وتطوير البنى التحتية وتوفير مناخ متميز للاستثمار، جاذب للمستثمرين مالياً وتجارياً وتشريعياً، من خلال تدشين مجلس التنمية الاقتصادية الذي يرأسه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء لوضع الخطط الإستراتيجية والسياسات العامة ومتابعة تنفيذها (bipd, 2010)، وبحسب أحد التقارير الصادرة عن مجلس التنمية الاقتصادية، شهدت البحرين استقطاب استثمارات غير مسبوقة، وهو يعكس ما تتمتع به المملكة من مناخ استثماري مشجع، أسهم في تطوير البنى التحتية والمشروعات التي من شأنها تحسين مستوى المعيشة، والإسكان، والصحة، والتعليم، والماء، والكهرباء، والطرق (BahrainTv، 2019).

ومنذ أن أطلقت مملكة البحرين رؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠ في أكتوبر ٢٠٠٨، رسمت سياسات المملكة الاقتصادية ملامح واضحة للتطوير والنمو الاقتصادي؛ إذ أطلقت العديد من البرامج والمبادرات لتحقيق الإصلاح الاقتصادي من خلال مجلس التنمية الاقتصادية بالتعاون مع القطاعين الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بدءاً بوضع الإستراتيجية

الاقتصادية الوطنية الأولى التي اعتُمِدت كخريطة طريق نحو تحقيق الرؤية (Bahrain.bh، 2019)، والتي تنسجم في أهدافها مع رؤية ٢٠٣٠ بشكل يتلاءم مع طموحات المستثمرين، وكان من أولويات الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية وضع القطاع الخاص في طليعة قيادة التنمية وضمان التميز في مجال البنية التحتية وضمان التنمية المستدامة للموارد الإستراتيجية من خلال البحث عن حلول أكثر ذكاء للحد من تأثير الموارد المحدودة حيثما أمكن (BahrainEDB، 2020).

وتسعى مملكة البحرين بحلول عام ٢٠٣٠، إلى تحقيق أهداف اقتصادية ضخمة، من بينها الاستدامة في القطاع الخاص الذي يتعين عليه أن يكون قادراً على إدارة النشاط الاقتصادي بشكل يضمن استدامة الازدهار وأن تحقق البحرين قدرة تنافسية عالية في الاقتصاد العالمي (Bahrain.bh، 2019).

وتأثرت مملكة البحرين كغيرها من دول الخليج بهبوط أسعار النفط في عام ٢٠١٤، وأدت استدانتها المتكررة لسد العجز في موازناتها المالية خلال السنوات التالية- بسبب انخفاض الاحتياطيات المالية- إلى ارتفاع حجم الدين العام البحريني ليصل إلى ٨٩٪ من إجمالي الناتج المحلي، مع استمرار مستويات العجز المرتفعة في المالية العامة والحساب الجاري الخارجي (imf.Bahrain, 2018).

وأدى ارتفاع حجم الدين العام في البحرين إلى دخول الدولة في أزمة مالية عام ٢٠١٨ تلقت خلالها حزمة مساعدات بقيمة ١٠ مليارات دولار على مدى ٥ سنوات من السعودية والكويت والإمارات لمساعدتها على تجنب أزمة الائتمان (Alarabiya.net، 2020).

وكان ذلك ضمن برنامج اقتصادي متكامل صممته الدول الخليجية الثلاث لدعم الاستقرار المالي لمملكة البحرين؛ إذ وقّعت حكومة مملكة البحرين في أكتوبر من العام نفسه مع حكومات السعودية والإمارات والكويت على اتفاقية

التعاون المالي لبرنامج التوازن المالي في البحرين على مدى خمسة أعوام لتخفيف الضغط عليها في أسواق الدين والعملة؛ لأجل دعم وتعزيز استقرار المالية العامة في البحرين ومواصلة تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية فيها، وبدورها أعلنت البحرين عن تنفيذ برنامج للتوازن المالي مرتبط بالمساعدات المالية يهدف إلى ضبط أوضاع المالية العامة للبلاد التي تضررت من جرّاء انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة، وعدم التوزان بين المصروفات وإيرادات الخزينة العامة بحلول عام ٢٠٢٢ (السهيمي، ٢٠١٩).

وعلى إثر ذلك أطلقت حكومة البحرين سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية نهاية عام ٢٠١٨، من بينها فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪، إلى جانب المزيد من إجراءات خفض الدعم وخطة تقاعد طوعي لموظفي الدولة، وتشير التقديرات البحرينية إلى جني نحو ٧٩٦ مليون دولار (٣٠٠ مليون دينار بحريني)، للخزينة العامة، وذلك إثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة خلال عام ٢٠١٩ (السهيمي، ٢٠١٩).

في عام ٢٠٠٥ أنشأت البحرين «ممتلكات»، وهو صندوق الثروة السيادي الخاص بها، الذي يركز - بشكل أساسي - على دعم الاقتصاد المحلي في المملكة (الأسواق.العربية، ٢٠١٩). ويقع صندوق الثروة السيادي البحريني في الترتيب ٣٧ على مستوى العالم من بين ٩١ صندوقاً عالمياً من حيث إجمالي الأصول التي تقدر بـ ١٨,٦ مليار دولار أمريكي (SWFI.Mumtalakat, 2020).

واعتمدت البحرين في سد العجز المالي المقدر في موازنتها عن طريق الاقتراض من السوق المحلي من خلال بيع سندات وأذونات الخزانة، وكذلك من خلال تطبيق سياسات تقشفية تمثلت في خفض المصروفات العامة ومراجعة سياسة الدعم وفرض الضرائب - ضريبة القيمة المضافة - التي ساعدت الدولة على تحصيل أكثر من ٣٥٠ مليون دينار بحريني (الصايغ، ٢٠٢٠).

واكتشفت البحرين في عام ٢٠١٨ حقلاً جديداً للنفط يعد الأكبر في تاريخ المملكة، ومن الممكن أن يؤدي دوراً رئيسياً في السوق العالمية؛ إذ يغطي مساحة تصل إلى ٢٠٠٠ كيلومتر مربع، ويحتوي على نحو ٨٠ مليار برميل من النفط، كما تشير تقديرات شركتين أمريكيتين إلى وجود ما بين ٢٨٠ ملياراً و٥٦٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في حوض خليج البحرين. (bbc عربي، ٢٠١٨)، وكان من المقرر أن يبدأ الإنتاج من الحقل في عام ٢٠٢٠ (الشرق الأوسط. أونلاين، ٢٠١٨). ومن المتوقع أن يسهم الإنتاج الفعلي للحقل في تحقيق الاستقرار المالي في مملكة البحرين، ويساعد على تجنب العجز والمديونية بشكل كبير (الصايغ، ٢٠٢٠).

ويؤدي سباق «الفورمولا١» في البحرين دوراً محورياً في القطاع السياحي البحريني؛ إذ تصل نسبة تشغيل الفنادق خلال موسم السباق إلى ١٠٠٪، وتحول إلى عامل مهمّ للترويج عن مملكة البحرين على مختلف المستويات؛ إذ إنه يجتذب عادة حركة سياحية لافتة، ويعد جزءاً من برامج الوزارات والهيئات الحكومية، والشركات الخاصة؛ مما انعكس على الاقتصاد الوطني البحريني (الملا، ٢٠١٨).

وعدّلت وكالة التصنيف الائتماني «ستاندرد آند بورز» نظرتها المستقبلية إلى البحرين من إيجابية إلى مستقرة، وثبتت تصنيف مملكة البحرين عند (B+\B)، مرجعة النظرة المستقرة إلى أن جيران البحرين سيقدمون الدعم في الوقت المناسب عند الحاجة للسماح لحكومتها بمواصلة تنفيذ الإجراءات لخفض عجز موازنتها (S&PGlobal, 2020).

المحور الثاني

الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة فيروس كوفيد١٩ وآثارها السلبية على الحياة الاقتصادية

منذ بدء جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩» عكفت الحكومات الخليجية على تذليل جميع السبل لمواجهة انتشار الفيروس وتداعياته، وكان العالم على موعد غير مسبوق مع فيروس سريع الانتشار، تتطلب سرعة انتشاره خططاً احترازية وإجراءات استباقية غير اعتيادية لمكافحة انتقال العدوى بين البشر؛ الأمر الذي تطلب اتخاذ تدابير وقائية وُصفت بالصارمة في ظل تطبيق حظر التجوّل الشامل والجزئي وإغلاق المطارات وتعليق الرحلات الجوية ووقف المنافذ البرية وإغلاق المراكز التجارية ودور السينما وإيقاف التعليم في المؤسسات الحكومية والخاصة، والإنفاق الحكومي على التجهيزات الطبية والصحية على مستوى المستشفيات والطواقم الطبية والأجهزة والمعدات وتدشين المستشفيات الميدانية ومراكز الطوارئ، بالإضافة إلى مواد التعقيم وتوفير المواد الأساسية الأولية اللازمة لمساندة الشركات المتخصصة في صناعة المطهرات والمعقمات للمساهمة في ضخها في السوق وتزويد القطاع الصحي بها.

معظم تلك الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومات الخليجية، وخصوصاً إجراءات الإغلاق، أدت إلى التوقف شبه التام للحياة الاقتصادية بشكل مفاجئ وخلال فترة وجيزة، مع مداهمة الفيروس لدول الخليج وظهور

حالات إصابة فيها وتسجيل وفيات، وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة أول دولة عربية وخليجية تسجل إصابة بفيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩»، وذلك بعد ظهور أول حالة إصابة فيها أواخر يناير ٢٠٢٠ لأربعة أشخاص من عائلة واحدة قادمين من مدينة ووهان الصينية، مركز تفشي الوباء.

واتخذت دولة الإمارات إجراءات احترازية وتدابير وقائية فورية منذ الإعلان عن أول حالة إصابة، وقامت بتجهيز أنظمة التقصي الوبائي لديها بشأن الأمراض المعدية والسارية، وعزل المصابين وتقديم الرعاية الطبية لهم، كما أعلن الطيران المدني في الدولة عن تعليق الرحلات الجوية من كل من الصين وإيران وإليهما بعد الإعلان عن تفشي الوباء فيهما في فبراير ٢٠٢٠، وفي مارس قامت دولة الإمارات بتعزيز إجراءاتها الاحترازية ضد الفيروس عبر تعليق الرحلات الجوية من عدد من الدول وإليها وإيقاف إصدار جميع التأشيرات وغير ذلك من إجراءات الإغلاق.

وفي الثاني والعشرين من شهر فبراير ٢٠٢٠ قامت دولة الكويت بتسيير أول رحلة جوية لإجلاء المواطنين الكويتيين من مدينة مشهد في جمهورية إيران الإسلامية، وذلك بعد ظهور عدد من الإصابات بفيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩» في مدينة قم الإيرانية وتسجيل وفيات، وكإجراء احترازي قامت وزارة الصحة الكويتية بتطبيق الحجر الصحي على القادمين من إيران، وخصصت متنزه الخيران في جنوب الكويت ليكون أحد المحاجر الصحية للقادمين من الدول الموبوءة بالفيروس.

وفي ٢٤ فبراير ٢٠٢٠ أعلنت وزارة الصحة الكويتية أيضاً عن تأكيد إصابة أول ٣ حالات بفيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩» من بين الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من مدينة مشهد، لتبدأ بذلك الكويت باتخاذ مزيد من الإجراءات الاحترازية بناء على تعليمات وزارة الصحة، تمثلت في إيقاف رحلات الطيران المغادرة والقادمة من وإلى بعض الدول التي تفشى الفيروس فيها وصنفت من

قبل منظمة الصحة العالمية على أنها دول موبوءة، كما أعلنت مؤسسة الموانئ الكويتية حظر دخول السفن القادمة من إيران، واتخذت الحكومة الكويتية حزمة من الإجراءات الاحترازية المشددة التي جاءت بتوصيات من السلطات الصحية بالبلاد في محاولة للسيطرة على تفشي الفيروس عبر منع أي نشاط معزز للتجمعات البشرية.

وفي التاريخ ذاته، رصدت أول حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد - «كوفيد-١٩» في مملكة البحرين لمواطن بحريني قادم من إيران، ومع الانتشار الواسع للفيروس حول العالم وارتفاع عدد الإصابات في البحرين أطلقت السلطات البحرينية حزمة من القرارات والإجراءات الاحترازية لمواجهة الفيروس والسيطرة على انتشاره، وجاءت جميع تلك القرارات باتجاه الإغلاق في إطار حماية سكان الدولة من هذا الفيروس.

وفي أواخر فبراير ٢٠٢٠، سجلت وزارة الصحة في دولة قطر أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩» تعود لمواطن قطري عاد من إيران ضمن المواطنين الذين قامت الدولة بإجلائهم؛ لتبدأ بعدها الحكومة القطرية بتطبيق الإجراءات الوقائية والاحترازية الصارمة؛ إذ أوقفت جميع الرحلات القادمة إلى الدوحة، كما أوقفت عمل وسائل النقل الجماعي، وعلّقت التعليم في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة.

فيما قامت سلطنة عمان بتطبيق إجراءات احترازية مشددة أيضا منذ تسجيل أول حالتين مصابتين بفيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩» لمواطنتين عمانيتين قدمتا من إيران؛ ومن ثم بدأت السلطنة بتعليق رحلاتها الجوية مع جمهورية إيران الإسلامية وإيقاف دخول السفن السياحية لموانئ السلطنة وتعليق جميع أنشطة التجمعات ومنع دخول غير العمانيين والخليجيين القادمين عبر مطارات السلطنة وتطبيق الحجر الصحي المؤسسي على جميع القادمين من الخارج.

أما المملكة العربية السعودية فكانت آخر الدول الخليجية التي دهمها الفيروس؛ إذ سجلت السلطات الصحية في مطلع مارس ٢٠٢٠ أول حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩» لمواطن سعودي قادم من جمهورية إيران عبر البحرين، لتبدأ الحكومة السعودية عقبها بتطبيق أول الإجراءات الاحترازية الوقائية المتمثلة بتجهيز المستشفيات وأسرّة العناية المركزة والعزل؛ وذلك لاستقبال الحالات المصابة وتطبيق الحجر الصحي على المشتبه بإصابتهم، كما طبقت المملكة منع التجول لفترة من الزمن. وبدأ بعد ذلك الارتفاع في عدد حالات الإصابة في السعودية بتزايد مطَّرد، وسجلت أول حالة وفاة بسبب الفيروس في أواخر شهر مارس ٢٠٢٠م؛ ومن ثم شكلت المملكة لجنة معنية بمتابعة مستجدات الوضع الصحي نتيجة فيروس كورونا. ومع انتشار الفيروس في دول كثيرة، وإعلان منظمة الصحة العالمية وباء كورونا «جائحة عالمية»، طبقت السلطات السعودية حزمة من إجراءات إغلاق احترازية لمواجهة انتشار الفيروس كغيرها من دول الخليج وذلك وفقاً لطبيعة الحياة فيها.

ولتبيان التأثيرات السلبية التي اجتاحت الاقتصاد الخليجي خلال أزمة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩» نتيجة لتطبيق دول مجلس التعاون الخليجي تدابير إغلاق احترازية مشددة، لابد من الوقوف عند مزيد من التفاصيل بشأن تلك الإجراءات لكل دولة على حدة (انظر الجداول: ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧).

تأثير إجراءات الإغلاق الاحترازية على الاقتصاد الخليجي:

تأثرت اقتصادات دول الخليج سلباً بإجراءات الإغلاق المتخذة احترازياً لمواجهة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩»، ونجح بعضها في السيطرة - ولو بنسب متفاوتة - على انتشار الفيروس، وكانت دول الخليج بين خيارين لا ثالث لهما، فإما الإنسان وإما الاقتصاد.

ومع فرض الإغلاق الذي وصل - في أحيان كثيرة - إلى حالة الإغلاق الكامل، تأثر كثير من القطاعات في دول الخليج وتراجعت الأنشطة التجارية والاقتصادية وأسواقها المحلية ومشروعاتها التنموية ورؤاها الاقتصادية، وتسبب لها الفيروس في كارثة اقتصادية لم يسبق لها مثيل أثرت على نموها الاقتصادي.

وكانت دول الخليج، التي تمثل صادراتها النفطية قرابة ٨٠٪ من إجمالي الصادرات في العالم، قبل ظهور الفيروس تصارع تداعيات تقلب أسعار النفط على اقتصاداتها من جرّاء الحرب التجارية بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم: الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتركت تلك الحرب آثارها على الطلب العالمي للنفط، الذي بات ينمو ببطء شديد في الوقت الذي كانت فيه دول خليجية، من مثل السعودية والكويت والإمارات، تطبق قرار خفض إنتاج النفط وفق اتفاق تحالف (أوبك+)؛ لتحسين أسعاره في السوق، بيد أن تأثير الفيروس على هذه الأسعار كان أسرع حتى وصلت عالمياً إلى أدنى مستوياتها؛ مما انعكس سلباً على العوائد النفطية لدول الخليج التي تشكل النسبة الأعلى من إيراداتها العامة.

ومع قلة تنويع مصادر الدخل في دول الخليج توقع صندوق النقد الدولي أن تنكمش اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٦ , ٧٪ هذا العام إثر الأزمة الاقتصادية التي تسببت بها جائحة كورونا (CNN، 2020)، كما قدر اتحاد النقل الجوي الدولي - في تقرير صدر عنه في شهر مارس ٢٠٢٠ - خسائر شركات الطيران العالمية بنحو ١١٣ مليار دولار أمريكي من مبيعاتها في حال استمرار انتشار الفيروس (المطيري و الدبوس، ٢٠٢٠).

وتأثر القطاع السياحي في دول الخليج العربية بشكل كبير من جرّاء إجراءات الإغلاق والتقييد التي طالت المطارات والحدود البحرية والبرية؛ إذ أشارت البيانات والإحصائيات إلى أن قطاع السياحة والسفر من أكثر القطاعات تضرراً بين القطاعات الاقتصادية الأخرى (الأنباء، ٢٠٢٠).

وفقد قطاع السياحة في الكويت نحو ٥ آلاف وظيفة خلال الأزمة؛ وبحسب الخبراء يعد هذا القطاع من أكبر المتضررين بالآثار السلبية للجائحة؛ ومن ثم خسر قطاع الطيران والسياحة الكويتي المليارات من العوائد الخاصة به (أحمد، ٢٠٢٠)، أما المملكة العربية السعودية التي كانت تأمل في تنويع مصادر دخلها من خلال قطاع السياحة، فتوقعت بعد مرور شهرين من انتشار الفيروس، أن تشهد السياحة فيها انخفاضاً يقدر ما بين ٣٥٪ و٤٥٪ هذا العام بسبب إجراءات الحكومة لمكافحة جائحة فيروس كورونا «كوفيد-١٩» (رشاد، ٢٠٢٠).

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة كانت إمارة دبي – وهي من أكثر مدن العالم جذبا للسياح-على موعد مع استضافة المعرض العالمي إكسبو ٢٠٢٠ عبر استعدادها لاستقبال ٢٥ مليون زائر من حول العالم، وهو أول إكسبو دولي يقام في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا، وأكبر حدث على الإطلاق يقام في العالم العربي، بمشاركة ١٩٢ بلداً وعدد من الشركات والمنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات التعليمية (SkyNewsArabia، 2020)، وبسبب جائحة كورونا، قامت حكومة دبي بتأجيل الحدث الدولي إلى أكتوبر ٢٠٢١، حتى تجاوز الوباء (إكسبو٢٠٢٠، دبي، ٢٠٢٠).

وفي سلطنة عمان، تضرر قرابة ٢٠٠ ألف عامل من خسائر قطاعي السياحة والسفر (البادية، ٢٠٢٠)، وتراجع عدد السياح بسلطنة عمان بنسبة ١٩,٥٪ خلال شهر مارس الماضي (محمد، ٢٠٢٠)، وأظهرت آخر إحصائية لجهاز التخطيط والإحصاء القطري انخفاض نسبة الزوار الوافدين إلى دولة قطر عبر المنافذ البحرية والجوية خلال أول خمسة أشهر من جائحة كورونا بما نسبته ٤٠,٦٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩ (psa.qa، 2020).

وتضرر القطاع السياحي في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين من جرّاء إغلاق جسر الملك فهد الرابط بين البلدين منذ مارس ٢٠٢٠ بسبب

جائحة كورونا؛ فبحسب خبراء في البحرين، كان يتدفق من خلال الجسر يومياً أكثر من ٥٠ ألف مسافر يستخدمون الجسر للسياحة والدراسة والعمل والتبضع؛ وترتب على ذلك حرمان اقتصاد كل من السعودية والبحرين من مئات الملايين من الدنانير على شكل إيرادات تتدفق لشراء سلع وبضائع وخدمات فندقية وسياحية وخدمات مطاعم، فضلاً عن السفر عبر مطار البحرين الدولي، وتقدر الخسائر الناجمة عن ذلك بأكثر من ٥٠٠ مليون دينار بحريني خلال الأشهر القليلة الماضية (الوطن، ٢٠٢٠).

ويعد ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من أكبر المخاطر التي ستقع على عاتق حكومات دول الخليج؛ إذ من المتوقع أن تصل أعدادهم إلى أكثر من مليون باحث عن عمل على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي (كشوب، ٢٠٢٠).

وقد تأثر القطاع الخاص من خلال إغلاق الأنشطة الاقتصادية وتوقف عمليات البيع والشراء؛ الأمر الذي أدى إلى توقف التدفق النقدي للشركات، وبخاصة الشركات المتوسطة والصغيرة (الربدي، ٢٠٢٠)، ونظراً إلى قرب مستوى استهلاك بعض المنتجات من المعدلات الصفرية بسبب بقاء السكان في منازلهم، انخفضت معدلات الإنتاج؛ الأمر الذي توقفت معه الصناعات والعمليات الإنتاجية؛ مما تسبب في تسريح بعض العمال وانخفاض إجمالي الناتج المحلي لتبدأ الأزمة الاقتصادية من خلال ذلك كله (الصايغ، ٢٠٢٠).

وتعتمد دول الخليج في نماذجها الاقتصادية على العنصر البشري الأجنبي، وهو عنصر لا يسهم كثير من أفراده في النشاط الاقتصادي للدولة؛ مما تسبب في حدوث ضغط على اقتصادات دول الخليج من حيث تكاليف توفير الصحة والدعم والعلاج لهم في ظل غياب المنظومات الضريبية والصحية، ويعتمد الاستهلاك الداخلي في دول الخليج بشكل كبير على عمليات الاستيراد من الخارج، التي بدورها اضطربت وارتفعت تكاليفها؛ مما أدى إلى مرور الدول

الست في حالة اقتصادية معقدة (العوضي، ٢٠٢٠)؛ إذ إن الدول الكبرى الموردة تأثرت بشكل كبير نتيجة لانتشار الوباء، وهي التي تسهم بأكثر من ٦٠٪من إجمالي الناتج العالمي، و ٦٥ ٪ من الناتج الصناعي، و ٤١ ٪ من إجمالي الصادرات المصنعة، بالإضافة إلى أنّ بعضاً منها – كالصين، والولايات المتحدة، واليابان – تؤدي دوراً أساسياً في سلاسل التوريد العالمية (عبداللطيف، ٢٠٢٠)؛ مما انعكس سلباً أيضاً على دول مجلس التعاون الخليجي التي تربطها عمليات استيراد وتصدير مع هذه الدول.

وتبنى اقتصادات كثير من دول الخليج على الشركات العائلية الكبيرة من وكالات تجارية وشركات استيراد الأغذية وتصديرها وغيرها، ويصنف كثير منها على قائمة أقوى الشركات العائلية في الشرق الأوسط ، وتشكل الشركات العائلية جزءاً غاية في الأهمية من اقتصاد المنطقة، وقد تأثرت بجائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩» بشكل كبير، وهي التي تعاني أساساً من مشكلات أزلية تتعلق باستدامة العمل فيها، وانتقالها من جيل إلى جيل، وقد باتت تحتاج اليوم إلى دعم حكومي يسهم في استمراريتها بشكل يمكّنها من أن تكون شريكاً إستراتيجياً للحكومات الخليجية في مثل هذه الأزمات (العوضي، ٢٠٢٠).

وكانت دول الخليج ما قبل كورونا تواجه عجزاً في موازناتها العامة؛ نتيجة لارتفاع المصروفات وانخفاض الإيرادات السنوية؛ وذلك لقلة التنويع الاقتصادي فيها، عدا دولة قطر التي قدرت فائضاً في موازنتها العامة لعام ٢٠٢٠ يبلغ نصف مليار ريال قطري (mof.qa، 2020)، إلا أن جائحة كورونا جاءت دون توقعات من دول الخليج كافة، ولم تكن مصروفات الجائحة في تقدير موازناتها العامة؛ فمنذ بداية انتشار الوباء خصصت بعض دول الخليج مبالغ مالية ضخمة في بند الصرف على جميع متطلبات مواجهة الفيروس، وكذلك حزم تحفيز مالية وأخرى نقدية لدعم اقتصاداتها (انظر الجداول: ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣) نذكر منها -على سبيل المثال لا الحصر – تخصيص

حكومة دولة الكويت في مارس ٢٠٢٠ مبلغ ٥٠٠ مليون دينار كويتي (ما يعادل ١,٦٢ مليار دولار تقريباً) لتغطية الاحتياجات الطارئة واللازمة لمواجهة فيروس كورونا، وذلك عبر مشروع قانون بتعديل موازنة الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ بالزيادة (كونا، مجلس الوزراء الكويتي ، ٢٠٢٠)

في حين كشفت المملكة العربية السعودية عن تخصيص موازنة طوارئ لتنفيذ تكاليف أي مستجدات لتداعيات كورونا بإجمالي مبلغ ١٢٠ مليار ريال سعودي (٣٢ مليار دولار)، ويسهم هذا المبلغ في الحد من تأثير تفشي الفيروس على الاقتصاد الوطني (الاقتصادية.الرياض، ٢٠٢٠)، كما قامت دولة قطر بوضع سياسات مالية ونقدية لمواجهة كافة تداعيات فيروس كورونا على المستويين الصحي والاقتصادي إذ قدمت محفزات مالية للقطاع الخاص بقيمة ٧٥ مليار ريال (٢٠,٦ مليار دولار أميركي)؛ ما يمثل ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ وذلك لدعم القطاع الخاص (السمارة و القادري، ٢٠٢٠)، وبادرت دولة الإمارات العربية المتحدة، عبر مصرف الإمارات المركزي، بتقديم خطة دعم اقتصادي شاملة تبلغ قيمتها ١٠٠ مليار درهم (نحو ٢٧,٢ مليار دولار) لدعم الاقتصاد الوطني وحماية المستهلكين والشركات في البلاد (CNN عربية، ٢٠٢٠)، فيما أكدت سلطنة عمان أن الأثر المالي للإجراءات المتخذة للتعامل مع الوضع الاقتصادي الاستثنائي في السلطنة يتجاوز ١,٣ مليار ريال عماني (نحو ٣,٤ مليار دولار) (CNBCARABIC، 2020)، كما قدمت مملكة البحرين خلال جائحة كورونا حزمة دعم مالية واقتصادية بقيمة ١١ مليار دولار، وتكفلت بدفع رواتب المواطنين البحرينيين في القطاع الخاص لمدة ٣ أشهر بقيمة ٥٧٠ مليون دولار من خزينة الدولة (CNBCArabiaTv، 2020).

كل تلك الحوافز المالية والمصروفات الإضافية التي تكفلت بها الدول الخليجية قد تشكل بنسب متفاوتة عجزاً إضافياً في حساباتها الختامية للسنة

المالية الجارية، ومن المتوقع – وفقاً لتقارير اقتصادية – أن تستمر العجوزات حتى عام ٢٠٢١ حتى وإن تحسنت الظروف الاقتصادية المتعلقة بفيروس كورونا، ولا سيما في حال استمرار هبوط أسعار النفط. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ متوسط العجز المالي في دول مجلس التعاون الخليجي نسبة مقدارها ١٢٪ في عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أيضاً أن تعاني كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان العجزين الأكبرين اللذين سيصلان إلى ٢٠٪ و ١٧٪ على التوالي، كما من المتوقع أن تعاني كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية المتحدة عجوزات مالية تتخطى نسبة ١٠٪ في عام ٢٠٢٠، فيما تشير توقعات التقارير الاقتصادية والمالية أن تحظى دولة قطر بفائض في موازنتها في العام الجاري على افتراض أنها قادرة على إقامة توازن بين تكاليف الجائحة الاقتصادية والتخفيضات المرافقة في النفقات العامة (قباني، ٢٠٢٠).

وقد تلجأ دول الخليج العربية إلى عدة أدوات مالية لأجل سد العجوزات المقدرة والمتوقعة في موازناتها العامة، ومن بين هذه الأدوات الاستدانة بتكاليف زهيدة أو باهظة الثمن وفقاً لملاءة الدولة المالية وتصنيفها الائتماني عالمياً، كما تؤدي نسبة الدين العام من إجمالي الناتج المحلي في موازنات الدول الدور المهم في تحديد مدى تأثير الاستدانة على اقتصاداتها؛ إذ يجب ألا تتعدى نسبة الدين ٦٠٪ للدول المتقدمة و ٤٠٪ للدول النامية، وذلك بحسب صندوق النقد الدولي، وقد تلجأ دول الخليج إلى السحب من احتياطياتها العامة لسد العجز أو أن تلجأ حكوماتها، كغيرها من الدول في العالم، إلى تقليص إنفاقها – إذا كان ممكناً – أو إلى فرض ضرائب ورسوم (عماشة، ٢٠١٧).

وفي حالة استخدام أداة الاستدانة فليس من الضروري أن تكون الاستدانة من الخارج؛ إذ قد تتم من السوق المحلية، وقد تستخدم الحكومات هذا النوع من الاقتراض لتحقيق التوازن والاستفادة من السيولة الموجودة في الاقتصاد المحلي بدلاً من اللجوء إلى الخارج، وبحسب خبراء في الاقتصاد، يُعدّ تمويل العجز من

الاقتراض، وبخاصة الاقتراض المحلي، أفضل الأدوات المالية لسد العجوزات، وهو يتفوق حتى على استخدام أداة السحب من الاحتياطي العام للدولة، إلا أن المشكلة تكمن في استمرارية الاقتراض وارتفاع المديونية التي إن وصلت إلى أكثر من ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي فستواجه الدولة وضعاً اقتصادياً صعباً تحتاج معه إلى معالجة ارتفاع نسبة الدين العام؛ لأن تراكمه لا يعزز الثقة في الاقتصاد ويتسبب في هروب رؤوس الأموال (الصايغ، ٢٠٢٠).

وتشير التوقعات إلى أن تلجأ دول الخليج العربية للسحب من احتياطياتها المالية بما يقارب ١٠٠ مليار دولار، ولا سيما في ظل توقعات بأن العجز في موازنات دول الخليج العامة قد يستمر من ٣-٥ سنوات كعجوزات متراكمة؛ وذلك بسبب مرور الدول الست في أزمة مزدوجة تتعلق بانخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا التي لم تنته بعد (كشوب، ٢٠٢٠).

وتوقعت وكالة ستاندرد آند بورز للتقييم المالي ارتفاعاً قياسياً في الدَّين الحكومي لدول الخليج، بمقدار ١٠٠ مليار دولار هذا العام، بسبب تزايد احتياجات التمويل وسط أزمة جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، وقد قدرت الوكالة العجز في موازنات الدول الست بنحو ١٨٠ مليار دولار، مشيرة إلى أن جودة الموازنات الحكومية الخليجية ستواصل التراجع حتى عام ٢٠٢٣ (العربية نت، ٢٠٢٠).

ويرى خبراء في الاقتصاد، أن الحكومات كما تتوسع في المنافع وينتفع بها العاملون في القطاع العام في الظروف المالية الحسنة، فإنها تلجأ إلى تخفيضها عندما تسوء إيرادات الموازنة العامة. ويعتبر ذلك وسيلة لإعادة ترتيب الأولويات والترشيد. وربما حان الوقت لأن تفكر دول الخليج بوضع آلية لتفعيل قنوات وروافد أوسع للتعامل مع التراجعات المالية في إيرادات الموازنة العامة حال حدوثها؛ حيث أن ترشيد الإنفاق من مقومات آلية القرار الاقتصادي الناجع،

ومن الأفضل أن يصبح معياراً وأساساً في القرار الاقتصادي وليس خياراً تلجأ إليه الحكومات الخليجية عندما تعصف الظروف بها؛ فالترشيد سيؤدي إلى تحديد الأولويات، ورفع الكفاءة الاقتصادية، ويترتب على هذا إدارة أفضل للمورد المالي وأوجه توظيفه، وفي كثير من الحالات يؤدي إلى تلبية قدر أكبر من الإنفاق أو الاستثمار استجابة لرغبات أكبر (السويدي، ٢٠٢٠).

ونتخذ هنا من دولة الكويت مثالاً لبوادر الترشيد التي ظهرت فيها مؤخراً، من خلال الوثيقة الاقتصادية التي تقدم بها وزير المالية الكويتي السيد براك الشيتان في يونيو ٢٠٢٠، وتضمنت جدولاً بالإصلاحات المالية المطلوب إقرارها بأدوات تشريعية وأخرى تنفيذية. وقد وصف بعض البرلمانيين الكويتيين هذه الوثيقة بالمدمرة؛ لكونها - بحسب وصفهم - تمس جيوب المواطنين، ولاقت رفضاً برلمانياً وشعبياً ملحوظاً، وأدت إلى صعود وزير المالية على منصة الاستجواب في البرلمان الكويتي. وتضمنت الوثيقة الاقتصادية تعديلاً للقانون الخاص باحتياطي الأجيال القادمة (الصندوق السيادي للدولة)، الذي أشرنا إليه سابقا في محور طبيعة الاقتصاد الكويتي، وتشير الوثيقة إلى التعديل في القانون؛ بحيث لا يتم الاستقطاع من الإيرادات العامة للدولة لصالح الصندوق سنوياً إلا في حالة حدوث فائض في الموازنة وذلك كأحد الحلول المقدمة من قبل الوزير لمعالجة الموازنة العامة للدولة وتخفيض نسبة العجز فيها (التركي، ٢٠٢٠). وقد تم فعلياً إقرار هذا التعديل في القانون في مجلس الأمة الكويتي في ١٩ أغسطس ٢٠٢٠ في مداولته الأولى والثانية.

كما تتضمن الوثيقة الاقتصادية - التي قال عنها وزير المالية الكويتي: إنها مجرد «أفكار ومقترحات»، إقرار الضرائب، من مثل ضريبة السلع الانتقائية وضريبة القيمة المضافة وتخفيض بند العلاج بالخارج بنسبة ٥٠٪ وخفض الزيادات المالية السنوية والترقيات في جميع القطاعات الحكومية والشركات التابعة لها، بالإضافة إلى رفع أسعار بعض الخدمات، من مثل البنزين والكهرباء والماء، وخصخصة بعض الأنشطة الحكومية ذات الطابع الاقتصادي من منطلق

تنويع مصادر الدخل، وتضمنت الوثيقة أيضاً إصلاح هيكل الرواتب والأجور، وسط توقعات بأن تحقق هذه الوثيقة زيادة في الإيرادات العامة وترشيداً للإنفاق العام يقدر بنحو ٥ مليارات دينار كويتي (زكريا محمد، ٢٠٢٠).

وقد تترجم تلك الأفكار والمقترحات إلى واقع ملموس في حال استمرار الخلل في موازنات الدولة العامة ورصد العجوزات المالية فيها، وسط غياب الحلول الناجعة لإعادة التوازن المالي لهذه الموازنة ومعالجة العجز، وقد لا يتطلب إقرار البعض من تلك المقترحات تشريعاً قانونياً؛ إذ إن قراراً حكومياً كفيل بتطبيقها على أرض الواقع.

وخلال جلسة مناقشة قانون الدين العام، توقع وزير المالية الكويتي أن يرتفع العجز المقدر في الموازنة العامة للدولة نتيجة لآثار جائحة كورونا الى ١٤ مليار دينار كويتي، وأشار إلى أن السيولة المالية المتوفرة للدولة تكفي لتغطية الرواتب حتى شهر نوفمبر ٢٠٢٠ في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط، وأن الإيرادات النفطية غير قادرة على تغطية المصروفات الشهرية للدولة وتمويل عجز الميزانية، مؤكداً حاجة الدولة الملحة لإقرار قانون الدين العام كأحد البدائل لتوفير السيولة وإصلاح الخلل في الموازنة العامة للدولة، خاصة مع انخفاض أسعار الفائدة لأدنى مستوياتها (الشيتان، ٢٠٢٠).

وأصدرت وزارة المالية في دولة الكويت في نهاية شهر يوليو ٢٠٢٠ الحساب الختامي للدولة للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠م، وهو بيان بالإيرادات الفعلية والمصروفات الفعلية للدولة عن السنة المالية المنتهية، وبيّن الحساب الختامي أن المرتبات والدعوم قد شكلت ٧٦٪ من إجمالي المصروفات، وانخفض إجمالي الإيرادات بنسبة ١٦,٢٪؛ فقد انخفضت كل من الإيرادات النفطية ١٦,٦٪ والإيرادات غير النفطية ١٣,١٪ عن السنة المالية الماضية، وارتفع العجز الفعلي بنسبة ٦٨,٦٪ عن الحساب الختامي للسنة المالية الماضية؛ إذ بعد أن تم استقطاع

نسبة احتياطي الأجيال القادمة تم رصد عجز في الموازنة بقيمة ٦ , ٥ مليارات د.ك وانخفاض بنسبة ٨ , ٣١٪ عن تقديرات الموازنة للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠. وتوقع وزير المالية الكويتي في بيان الحساب الختامي للدولة الصادر مؤخراً، أنه في حال تطبيق مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة للبرلمان بوقف استقطاع نسبة ١٠٪ لصالح صندوق احتياطي الأجيال القادمة في أحوال العجز، سينخفض عجز الموازنة ليبلغ ٩ , ٣ مليار دينار، ولا سيما إذا طبق على الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ (إبراهيم، ٢٠٢٠). وقد تم بالفعل إقرار هذا التعديل في القانون، ويُتوقع أن تتوفر السيولة المالية للدولة خلال هذه الفترة.

ولأسباب تعود إما لبطء نمو اقتصادات بعض دول مجلس التعاون الخليجي وإما لقلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية المطبقة فيها، خفضت وكالات التصنيف العالمية التصنيف الائتماني لمعظم دول المجلس، مع نظرة مستقبلية سلبية وأخرى مستقرة لبعض منها، وتواجه مملكة البحرين تصنيفاً ائتمانياً عند مستوى عالي المخاطر من جانب وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية(الاقتصادية، ٢٠٢٠)؛ ما يستدعي ضرورة تطبيق دول مجلس التعاون الخليجي لإصلاحات مالية واقتصادية؛ من شأنها أن تعيد التوازن لاقتصاداتها وموازناتها العامة؛ مما يحسّن من تصنيفاتها العالمية ويغيّر بشكل إيجابي النظرة المستقبلية لها.

وفي المقابل يتوقع صندوق النقد الدولي أن تنتعش اقتصادات منطقة الخليج بنسبة ٥ , ٢٪ العام المقبل ٢٠٢١؛ حيث سترتبط عودة النمو بشكل أساسي بتعافي أسعار النفط التي ستراوح بين ٤٠ و٤٥ دولاراً هذا العام، بعد أن كان الوباء قد خفض الطلب على النفط إثر إغلاق المدن وتعليق الطيران (CNN بالعربي، ٢٠٢٠).

المحور الثالث

الحزم والتدابير الاقتصادية التي اتخذتها حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لإنعاش اقتصاداتها

اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي - كما أسلفنا - تدابير اقتصادية ومالية ونقدية لدعم اقتصاداتها، قدرت حتى يونيو ٢٠٢٠ بقيمة ٩٧ مليار دولار، جاء بعض هذه التدابير على شكل سياسات اقتصادية توسعية وأخرى تقشفية وسياسات مالية ونقدية تدعم السيولة في القطاع الخاص والأنشطة الاقتصادية (انظر الجداول: ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣).

وفي بداية مواجهة الوباء، رأت الحكومات في العالم نفسها أمام خيارين: إما حياة الإنسان وإما الحياة الاقتصادية؛ لتبدأ بعد ذلك - من خلال دراسة الأوضاع عالمياً - بالسعي نحو تحقيق حالة من التوازن بين هاتين الكفتين؛ فبدأت بضخ الأموال عبر مصارفها المركزية وتقديم الحوافز والسياسات المالية التي من شأنها أن تحافظ على معيشة شعوبها وعلى أرواحهم في الوقت ذاته؛ حتى بلغت استجابة حكومات الدول عالمياً لأزمة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩» نحو ١١ تريليون دولار، وهو ما يعادل ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (الهاشل، المؤتمر الصحفي الخاص باجتماع مجلس الوزراء الاستثنائي، ٢٠٢٠).

واختلفت سياسات الدول المالية والنقدية المقدمة في هذا الجانب، والأمر ذاته عاصرته دول مجلس التعاون الخليجي التي قدمت تلك الحزم التحفيزية لإنعاش

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

اقتصاداتها بشكل متقارب تارة ومختلف تارة أخرى، وفقاً لطبيعتها وملاءتها المالية وإمكانية صمودها أمام هذا التحدي في ظل توقعات صندوق النقد الدولي بانكماش النشاط الاقتصادي بشكل حاد في الربع الثاني من العام الجاري، يفوق حتى الأزمات الاقتصادية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

وتدرجت السياسات المالية وحزم التحفيز الاقتصادي التي قدمتها دول الخليج لدعم اقتصاداتها؛ فقد كانت أمام انتشار متزايد لأعداد المصابين بفيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩» وسط غياب أي علاج أو لقاح فعلي؛ الأمر الذي أدى إلى اتخاذها لمزيد من إجراءات الإغلاق والتقييد لكبح انتشار الفيروس؛ ومن ثم ازداد الأثر سوءاً على الاقتصاد لتجد نفسها تضخ مزيداً من الأموال والمبادرة بمزيد من حزم تحفيز الاقتصاد وإنعاشه.

ويرى بعض خبراء الاقتصاد أن حزم التحفيز الاقتصادي التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي كانت جيدة إلى حد ما، وأسهمت في إعادة التوازن، ولو بشكل نسبي، إلى الاقتصاد، إلا أن الوباء ما زال يهدد البشر والمجتمع والحياة الاقتصادية (الصايغ، ٢٠٢٠). كما أن الحزم المقدمة من قبل دول الخليج العربية جاءت على هيئة دعم نقدي حتى لا يتأثر القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي إن خرجت من السوق فقدت آلاف الوظائف؛ ومن ثم كان من المهم الحفاظ على استمراريتها، وكان الأمر سيختلف لو أن دول الخليج طبقت الإصلاحات الاقتصادية مسبقاً بشكل يمكّنها من الاعتماد على القطاع الخاص في تنويع إيراداتها، ولكانت لديها اليوم مرونة أكبر في اتخاذ التدابير والحزم الاقتصادية، إلا أن بقاء المالية العامة للدولة هو «القائد» في الحركة الاقتصادية ،جعل موازنات دول الخليج تحتاج هي كذلك إلى الإنعاش؛ ومن ثم لجأت بعض حكوماتها إلى تعزيز إيراداتها عبر الضرائب والسياسات التقشفية حتى تستطيع أن تستمر في الإنفاق إلى جانب مساندتها للقطاع الخاص في الحزم والتدابير المالية (الربدي، ٢٠٢٠).

إن تصرّف الحكومات في أثناء الأزمات غير المتوقّعة يظهر جانباً من ردود الفعل لأزمات طارئة، وتأتي ردود الأفعال وخطوات التصدّي لها بنجاحات وربما إخفاقات ولكن هذا ليس بالضرورة لسوء في التخطيط أو القرار، وإنما بحكم المفاجأة وعدم المرور بالتجربة، وهذا يسري على دول الخليج كما يسري على أي بلد في العالم، وفي الخطوات الاقتصادية التي اتخذتها دول الخليج ما حافظ على استقرار اقتصاداتها نسبيّاً (السويدي، ٢٠٢٠).

المحور الرابع

تعاون المنظومة الخليجية
في مواجهة الضرر الاقتصادي للفيروس
على أنظمتها والتحديات أمام دول الخليج في التصدي له

ـ التعاون:

على الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي لا يربطها تكتل كالاتحاد الأوروبي، فإنها استطاعت - خلال أزمة كورونا - أن تقوم بعمل تنسيقي مشترك عكس حالة من التوافق السياسي والاجتماعي والاقتصادي بينها. فعلى عكس دول الاتحاد الأوروبي - التي تصارعت في بعض الأحيان خلال الأزمة على شحنة مساعدات طبية وأجهزة وقائية قادمة من الصين، وتجادلت بشأن قرارات وسياسات وتدابير طرحت لمواجهة تداعيات أزمة الفيروس - جاءت دول الخليج العربية لتوضح أن كيانها المتمثل في مجلس التعاون الخليجي- وعلى الرغم مما مر به من أوضاع سياسية متذبذبة ومتعثرة تتمثل في الأزمة الخليجية - استطاع العمل بشكل منظم ومشترك خلال أزمة كورونا عبر تفعيل غرفة عمليات مشتركة وخاصة بالتعاون خلال الجائحة، تم خلالها تبادل المعلومات والتجارب والمبادرات الصحية، وتنظيم الاجتماعات المكثفة للجان، وإعداد التقارير اليومية الخاصة بالوضع الصحي للجائحة في دول المجلس.

فلم تتوقف الاجتماعات الدورية على مستوى وزارات الصحة والتجارة، بالإضافة إلى اجتماع على مستوى المجالس التشريعية، جميعها ناقشت جائحة كورونا وتداعياتها

الصحية والاجتماعية والاقتصادية على دول المنطقة، وتمخض عن تلك الاجتماعات موافقة دول مجلس التعاون الخليجي على اقتراح دولة الكويت بإنشاء شبكة أمن غذائية موحدة متكاملة خليجية على غرار الربط الكهربائي والمائي؛ وذلك لتحقيق الأمن الغذائي النسبي لدول المنظومة، كما عكفت دول الخليج على وضع مقترحات لضمان تدفق السلع بين الدول الست واستمرار التجارة البينية فيها (المذن، ٢٠٢٠).

ووسط زخم التعاون المستمر بين دول الخليج في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة، يشير اقتصاديون إلى ضرورة تأسيس صندوق خليجي سيادي مشترك، بالتعاون مع القطاع الخاص، برأسمال ضخم (نحو ٥٠٠ مليار دولار) يوجه لتوفير التمويل والدعم لجميع الاحتياجات الآنية والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل لكل من الحكومات والقطاع الخاص؛ مما يوفر كثيراً من النفقات الباهظة على دول مجلس التعاون الخليجي، ويوفر لها التمويلات بكلفة أقل، ويمكنها من تنسيق عمليات الدعم والإنعاش بصورة مشتركة وموحدة، ويعزز مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي المطلوب تكريسها بصورة أكبر خلال المرحلة المقبلة (يوسف، ٢٠٢٠)، وربما يأتي هذا المقترح ليكون إحدى السياسات المالية الخليجية المناسبة لمواجهة العجز في الموازنات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي.

ولعل وجود المملكة العربية السعودية في مجموعة العشرين G20 التي تهدف إلى رسم خريطة طريق للاقتصادات العالمية، يجعل من المملكة لاعباً خليجياً مهمّاً وفعالاً في رسم السياسات الاقتصادية الدولية وصوتاً يعكس اهتمامات دول مجلس التعاون واقتصاداتها، وخصوصاً أن المملكة العربية السعودية تقود رئاسة المجموعة لعام ٢٠٢٠ (الربدي، ٢٠٢٠).

ـ التحديات:

تقف دول الخليج العربية في مواجهة فيروس كورونا أمام تحديين: تحدٍّ اقتصادي يشمل جميع المتطلبات المالية والاقتصادية وتحدّ آخر يتعلق بحياة

الإنسان في دول الخليج، وهو المحافظة على الصحة والقطاعات الصحية في المنطقة.

وتشير التوقعات إلى استمرارية الركود الاقتصادي نحو الأسوأ، وستواجه دول الخليج تحدياً اقتصادياً آخر يكمن في مدى قدرتها على جذب الاستثمارات ولا سيما في القطاع الخاص، التي من المتوقع لها أن تبقى منخفضة، مثلها مثل الانخفاض الواقع على كل من الاستهلاك والإنتاج، الذي سيؤدي بدوره إلى قلة فرص العمل ولن يتمكن القطاع الخاص من توفير هذه الفرص بسبب حالة الركود والكساد الاقتصادي في دول الخليج التي - بحسب خبراء في الاقتصاد، وفي ظل استمرارية انتشار الوباء - لا حل أمامها سوى تعزيز الإجراءات الصحية والاستمرار بتوعية المجتمع بخطورة الأمر وضرورة الالتزام بالتوجيهات الصحية لأجل تجاوز هذه المحنة؛ ومن ثم العودة إلى النشاط الاقتصادي المطلوب (الصايغ، ٢٠٢٠).

وربما جاءت جائحة كورونا لدول الخليج لأجل أن تعصف بهيكلياتها كافة، ولتكشف لحكومات هذه الدول أن إعادة النظر في نماذجها الاقتصادية والصحية وإعادة هيكلة جميع القطاعات الرئيسية فيها وتطبيق سياسات إصلاحية وإدارية جديدة، بات واقعاً مفروضاً.

إن التحديات التي فرضتها جائحة كورونا على دول الخليج العربية ليست بجديدة في أحد جوانبها المتعلقة بالوضع الاقتصادي في الدول الست؛ فالإصلاحات الاقتصادية والمالية، التي كان من المفترض أن تسير في وقت سابق بوتيرة أسرع، باتت ملحّة اليوم لمواجهة أي أزمات قد تواجه المنطقة، إن كانت صحية أو سياسية، ومن شأنها التأثير على الحياة الاقتصادية في دول الخليج.

إن اتجاه دول الخليج نحو تقليل الاعتماد على النفط في تعزيز إيراداتها بات واضحاً في ظل تحدٍّ آخر، يكمن في قلة الطلب العالمي على النفط، الذي قد يصل باقتصادات دول الخليج إلى طريق مسدود في زمن لم يُحدد تاريخه بعد، فكلما أسرعت دول مجلس التعاون الخليجي في عملية الإصلاح الاقتصادي

كان ذلك مدعاة للثقة في اقتصاداتها وسبباً لوضوح الرؤية واستشعار المسؤولية لدى حكوماتها؛ ومن ثمّ الاستثمار في هذه البلدان، وربما يعدّ الوقت الراهن هو الأنسب في توحيد القرارات والسياسات الخليجية بشأن عمليات الإصلاح الاقتصادي والإسراع فيها؛ إذ إنه من غير الصحي وجود تباين في الإصلاح في منظوماتها الاقتصادية كالتباين الواضح بشأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي لم تطبق بعد في كل من الكويت وقطر وعمان (الربدي، ٢٠٢٠).

إن التحدي الأكبر الذي سيواجه الحكومات الخليجية يكمن في الصد المجتمعي تجاه السياسات التي قد تتجه لتطبيقها لأجل تغيير قاعدة اعتماد المجتمع عليها بشكل كامل، وبخاصة فيما يتعلق بفرص العمل وتضخم وزارات ومؤسسات الدول بالمواطنين؛ بسبب ما يقدمه القطاع الحكومي من ميزات يتفوق بها على القطاع الخاص، ورغبة حكومات دول الخليج في تغيير هذه النظرة ومنح المجال الأكبر للقطاع الخاص لتوفير الفرص الوظيفية، وربما تكون الأزمات الأخيرة التي مرت بها دول الخليج استطاعت أن توجِد ثقافة أخرى لدى الشباب الخليجي مع ما أثبتته شريحة كبيرة منهم خلال أزمة كورونا من استعداد للعمل في قطاعات لم يعملوا بها من قبل (كشوب، ٢٠٢٠).

وفي ظل التحديات الصحية خلال جائحة كورونا ربما حان الوقت لكي تعيد دول الخليج حساباتها في أولويات الإنفاق الرأسمالي والجاري، الذي يجدر به الانفتاح بدرجة أكبر من السخاء على القطاع الصحي والبحث العلمي؛ فالاستثمار الصحي مقياس لتقدّم الدول في مؤشر التنمية البشرية، الذي يهدف إلى الارتقاء برفاهية الإنسان؛ إذ إن الاستثمار في القطاع الصحي متبادل المنافع من حيث زيادة سعة المستشفيات والعيادات، وكذلك الكادر الصحي، وتشجيع مزيد من المواطنين على العمل في هذا القطاع الحيوي وفقاً للقاعدة المشتركة العامة بين أهمية إعداد هذه الكفاءات وتوفير الإمكانات، وهنا تقع المسؤولية على الحكومات والقيادات في دول الخليج العربية لتوجيه المعنيين إلى البحث في احتياجات القطاع الصحي بالدرجة الأولى (السويدي، ٢٠٢٠).

المحور الخامس

الخطط والحلول المستقبلية ووضع الاقتصاد الخليجي بعد أزمة فيروس كوفيد١٩

تطمح دول مجلس التعاون الخليجي إلى إصلاح اقتصاداتها وتحويلها من اقتصادات ريعية تعتمد على موارد طبيعية في إيراداتها العامة، إلى اقتصادات متنوعة قادرة على التكيف مع أي أزمة اقتصادية طارئة. وخلال العقود الماضية تُرجمت تلك الأحلام في نقاط على الورق، وصيغت فيما بعد بأساليب مختلفة على منصات وبوابات معلوماتية رسمية لدول الخليج لأجل إكمال الحلم بشكل متطور يواكب التغيرات التكنولوجية والإلكترونية المتسارعة في عالم يعيش في سماء الحوسبة السحابية؛ لتصل في طريقها النهائي إلى رؤى اقتصادية وتنموية ورغبات سامية من قادة دول الخليج في أن تتحول دول المنطقة من اقتصادات نفطية إلى متنوعة وصولاً إلى اقتصادات معرفية ورقمية أيضاً.

ولكن تُثار اليوم التساؤلات حول مسار هذه الإصلاحات ومدى تطبيقها على أرض الواقع، حيث كشفت الأزمة الاقتصادية التي جاءت نتيجة لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط هو أن دول الخليج العربية ما زالت تعتمد على الإيرادات النفطية ولم توفق في تنويع اقتصاداتها بعد، حتى إن رؤاها الاقتصادية تأثرت بالأزمة المالية وبخاصة المتعلقة بانخفاض أسعار النفط؛ مما أربك قدرتها على تنفيذ هذه الرؤى وأصبحت تواجه تحديات صعبة تمثلت في عدم قدرة هذه الدول على تمويل كثير من المشروعات الاقتصادية والتنموية فيها (الصايغ، ٢٠٢٠).

وعلى الرغم من سعي دول الخليج العربية في السنوات الأخيرة إلى تطبيق إصلاحات اقتصادية وتطبيق بعض السياسات المالية لأجل تنويع اقتصاداتها، فإن مسار الإصلاح الاقتصادي الذي خطت نحوه الدول لن يتأتى في ليلة وضحاها؛ فهو مشروع ضخم بحد ذاته، ويحتاج إلى تشريع قوانين وإعادة هيكلة النماذج الاقتصادية وتغييرات نوعية على مستوى السياسات العامة في الدولة.

وجاءت أزمة كورونا لتعطي الدرس الأقسى لدول مجلس التعاون الخليجي على مستوى مختلف الأزمات الاقتصادية التي مرت بها، ليأتي الدور الأهم لحكومات الدول الست في الاستشعار بأهمية إصلاح الاقتصاد وتعجيل عملياته وتعزيز القطاع الخاص ورفع مشاركته (الربدي، ٢٠٢٠)، وإعادة النظر في النماذج الاقتصادية التي تتبناها (العوضي، ٢٠٢٠)، والاتفاق على وضع برنامج إصلاح اقتصادي فاعل يهدف إلى الانتقال التدريجي إلى اقتصاد متنوع ومستدام يتكيف مع الصدمات الخارجية بشكل أفضل، ولا يضطر لاتخاذ قرارات تضر بمستقبل الأجيال القادمة (مغربي، ٢٠٢٠). وتُصنف دول الخليج العربية مؤخراً على أنها دول «اقتصادات الأزمة»؛ إذ إنها تقع وسط متغيرات وحروب جيوسياسية كثيرة؛ فإذا لم تكن على استعداد لمواجهة هذه المتغيرات والظروف فمن المحتّم أنها ستواجه إشكاليات كثيرة (كشوب، ٢٠٢٠).

إذن، ما أهم الخطط والحلول المستقبلية التي يفترض على دول الخليج تصويب البوصلة نحوها لمواجهة أي أزمات مستقبلية في ظل وجودها في منطقة مضطربة غير مستقرة تواجه تحديات كثيرة من شأنها التأثير على اقتصاداتها؟ وكيف يُفترض أن يكون وضع الاقتصاد الخليجي ما بعد الانتهاء من جائحة كورونا؟

تجيب النقاط التالية عن تلك التساؤلات، التي جاءت من خلال قراءتنا للوضع الاقتصادي الخليجي الراهن والأزمات الاقتصادية التي مر بها وتصورات خبراء في الاقتصاد من جميع دول مجلس التعاون الخليجي (الربدي،

٢٠٢٠) (السلمان، ٢٠٢٠) (السويدي، ٢٠٢٠) (الصايغ، ٢٠٢٠) (العوضي، ٢٠٢٠) (كشوب، ٢٠٢٠):

على مستوى كل دولة:

- إعادة النظر بالنماذج الاقتصادية الريعية التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي.
- تغيير الفلسفة الاقتصادية عبر جعل القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.
- إيجاد بنية تشريعية مناسبة لإشراك القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي.
- تغيير نمط تشريع القوانين الاقتصادية.
- تحويل النظرة الحكومية لمشروعات القطاع الخاص من الجدوى الاقتصادية إلى الأثر الاقتصادي على المدى الطويل.
- التركيز على القطاع الصحي والصناعي والإنتاجي والغذائي والاقتصاد الأخضر.
- تعزيز ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل أكثر من ٩٠٪ من اقتصادات الدول المتقدمة.
- تعزيز مساهمة العنصر الوطني في القطاع الخاص بنسبة أكبر.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستفادة من الموارد البشرية في الدولة.
- تطبيق سياسات ترشيد الإنفاق بالتزامن مع نمو القطاع الخاص.
- توطين بعض الصناعات وإشراك العنصر الوطني للمساهمة في العمل بالمجال الصناعي.

- تطبيق منظومة العمل عن بعد حتى في غير أوقات الأزمات لتقليل الإنفاق على المباني والمنشآت.

- تحريك القطاع السياحي عبر تنشيط السياحة الداخلية.

- إيجاد مؤسسات اقتصادية ديناميكية مرنة في اتخاذ القرار الاقتصادي قادرة على التكيف مع الظروف والأزمات.

- مراجعة الرؤى الاقتصادية والتنموية بشكل دوري ومدى مطابقتها للاحتياجات الواقعية للدول على المدى البعيد.

- إيجاد جهاز لإدارة الأزمات على جميع المستويات الصحية والاقتصادية وليس على المستوى الأمني فقط.

- إيجاد منظومة تقاعد على مستوى العمالة الأجنبية لجذب الاستثمارات.

على مستوى التعاون الخليجي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي على كل المستويات عبر إيجاد منظومة اقتصادية متكاملة.

- توحيد السياسات المالية والاقتصادية.

- إيجاد صندوق خليجي لإدارة الأزمات الاقتصادية والصحية والغذائية.

- الاستفادة من القدرات والإمكانيات المتوافرة في كل دولة وتعزيزها.

- تعزيز التجارة الداخلية والبينية.

- تعزيز سبل جذب الاستثمار الخليجي.

- إتاحة الفرصة لتكامل الرؤى الاقتصادية والتنموية في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل يعزز من عملية تطويرها وتنفيذها.

المحور السادس

التأثيرات المستقبلية المحتملة لفيروس كورونا على الاقتصاد الخليجي

فتحت دول مجلس التعاون الخليجي حدودها وأسواقها وقطاعات العمل المختلفة فيها بنسب متفاوتة، وعادت الحياة الطبيعية الحذرة - إن صح التعبير - وسط إجراءات صحية مشددة، إلا أن الفيروس ما زال ينتشر بين سكان دول الخليج ولم تنقشع الغمة بعد؛ إذ تجاوزت حالات الإصابة - قبل أيام من إصدار هذا التقرير - (٢٣ مليون) حالة حول العالم، من بينها أكثر من نصف مليون حالة في دول المجلس، وتجاوزت أعداد الوفيات (٨٠٠ ألف) حالة حول العالم (JohnsHopkins, 2020). ومع انعدام اليقين بموعد انفراج أزمة جائحة كورونا وعدم معرفة امتدادها الزمني الحقيقي، وسط توقعات باستمراريتها لفترة أطول، تبقى دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة مع تداعيات الوباء الصحية والاقتصادية.

حيث إن عودة موجة أخرى من الفيروس - كما توقعت منظمة الصحة العالمية - أمر محتمل؛ إذ حددت المنظمة موعد الموجة في فصل الخريف من عام ٢٠٢٠، وشددت في الوقت ذاته على ضرورة اتباع إجراءات العزل والإغلاق بشكل مدروس (skynews عربية، 2020).

ومع غياب أي لقاح أو علاج للفيروس لن تكون دول الخليج العربية بمعزل عن انتشار الإصابات من جديد وارتفاع معدلاتها، إن ظهرت الموجة

الثانية؛ الأمر الذي سيؤدي بها إلى اتخاذ إجراءات احترازية ووقائية مرة أخرى قد تعود بها إلى المربع الأول؛ حيث أغلقت الدول رحلاتها الجوية والبرية والبحرية للمحافظة على صحة سكانها، وإن تكررت عمليات الإغلاق والتقييد فمن المحتم أن الوضع الاقتصادي الخليجي سيصاب بأزمة أخرى، من شأنها التأثير على الموازنات العامة للدول الست واحتمالية ترحيل العجوزات المالية فيها إلى السنوات المقبلة في ظل تأثير الإغلاق على العرض والطلب، وتراجع معدلات الاستهلاك وهبوط النشاط الاقتصادي واستمرار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وانخفاض أسعار النفط عالمياً، التي تتأثر أيضاً بتذبذب الاتفاق بين دول (أوبك +) على خفض الإنتاج من عدمه، وبالانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة .

وربما يكون تعامل دول مجلس التعاون الخليجي مع الموجة الأولى من انتشار الوباء قد أوجد لدى حكوماتها تصوراً اقتصادياً مختلفاً، ستتعامل من خلاله مع الموجة الأخرى بخبرة و بنسب إغلاق متفاوتة تتجنب من خلالها الخسائر على المستويين الصحي والاقتصادي. ولعل اللجان الحكومية التي أشرفت على عملية إعادة إنعاش اقتصادات دول الخليج العربية خلال جائحة كورونا، وقدمت توصياتها وتقاريرها والحلول المرتبطة بالزمن، باتت مسؤولة اليوم لوضع حلول أخرى بعيدة المدى تستشرف من خلالها الوضع الاقتصادي المقبل وتقدم المقترحات العملية والعلمية المناسبة.

ما شهدته دول الخليج العربية من تعامل حكوماتها مع الوضع الاقتصادي – ما بين ضخ الأموال لتعزيز السيولة وتقديم حزم تحفيز الاقتصاد وسياسات أخرى اتجهت نحو التقشف وترشيد الإنفاق – يجعل الاقتصاد الخليجي مقبلاً على سياسات اقتصادية ومالية مغايرة قد لا تجد قبولاً لدى كثير من شعوبها، إلا أن عمليات الإصلاح المالي والاقتصادي باتت أمراً ملحّاً اليوم حتى تتحول الدول الخليجية في اقتصاداتها إلى كيانات اقتصادية قادرة على إزالة العبء الأكبر

من الناتج المحلي الإجمالي عن الدولة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في هذه المسؤولية حتى تتمكن دول الخليج من تعزيز إنفاقها خلال الأزمات والنهوض بالنشاط الاقتصادي لا أن تضطر للاتجاه نحو سياسات تقشفية في ظل ركود اقتصادي، على خلاف القاعدة التي تتطلب من الدول زيادة الإنفاق في حالة الكساد والركود الاقتصاديين.

ومع هذا، يبقى ترشيد الإنفاق أمراً مهماً ما دامت الموارد الاقتصادية المتاحة محدودة في ظل تنامي الرغبات والطموحات. وكما هي الحكومات مسؤولة عن حسن التصرف بالموارد العامة، فعلى مواطني دول مجلس التعاون الخليجي دور مماثل لابد أن ينتهي باتخاذ خطواتٍ شبيهة تنتهي بإعادة النظر في الأولويات على المستوى الشخصي، وترشيد الإنفاق، والتعمّق أكثر في تطبيق مفاهيم الترشيد الاقتصادي، حيث من المهم أن تبحث الحكومات عن الترشيد وتقليل الإنفاق، وبخاصة في أوقات تدني الإيرادات. وهذا يجب أن ينطبق على الأفراد أيضاً؛ إذ إن المسؤولية مترابطة وإن كانت للحكومة مسؤولية عامة (السويدي، ٢٠٢٠).

خاتمة:

إن نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة الأزمات، أياً كانت طبيعتها، يتطلب رؤية إستراتيجية على مستوى الدولة قادرة على رسم ملامح خطة إستراتيجية متكاملة الأهداف، مبنية على أسس التحليل المنهجي والفني واستشراف المستقبل، وعلى أن تكون قابلة للتطبيق والتنفيذ على المدى البعيد، متضمنة في الوقت ذاته مختلف أوجه المنظومة الاقتصادية وسبل الحفاظ عليها ومواجهة جميع التحديات، وإيجاد الوسائل الكفيلة بتجنب أي خسائر محتملة أو التقليل منها، إن كان التأثير على الحياة الاقتصادية عالمياً، كما هو الحال في أزمة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩».

ولن يتأتى وضع الخطط الإستراتيجية وصناعتها وتحقيق أهدافها إلا من خلال التكامل والشراكة المؤسسية والمجتمعية للنهوض بالمنظومة الاقتصادية للدولة وعبر الانتقال والتحول إلى الدولة التنموية القادرة على وضع الإستراتيجية التنموية وتحقيقها بشكل يضمن استمرار النشاط الاقتصادي فيها والمعيشة الآمنة لشعوبها في جميع الظروف بما فيها أوقات الأزمات.

لقد مرت منطقة الخليج العربي بأزمات اقتصادية عدة كانت كفيلة برسم ملامح مستقبل دول الخليج ووضع سياسات تطوير اقتصاداتها؛ فالدروس والعبر المتخذة من تلك الأزمات على مر العقود برهنت لدول مجلس التعاون الخليجي أن بقاء اعتماد اقتصاداتها على النفط لن يضمن للأجيال القادمة استمرار العيش برفاهية.

ولا نعني هنا أن تتخلى دول الخليج عن النفط في ثرواتها، ففترات الانتعاش ونمو الطلب على النفط وارتفاع أسعار برميل النفط يفترض أن تكون أكثر الأزمنة استغلالاً من قبل دول الخليج لضخ الأموال في صناديقها وتقوية ملاءتها المالية كما فعلت سابقاً في صناديقها السيادية والاحتياطية. إلا أن النفط ثروة قابلة للنضوب؛ ومن ثم فإن الاستثمار في جزء من هذه الثروات الآن يفترض أن يصب في صناديق مخصصة للتنويع الاقتصادي ولتحويل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى اقتصادات متنوعة ومعرفية ورقمية وذكية؛ تنفيذاً لكل الطموحات التي سُطرت في رؤاها الاقتصادية والتنموية.

ولأن عملية الإصلاح الاقتصادي تتطلب زمناً يعادل الزمن الذي بذلته دول الخليج العربية في وضع سياسات تكوين ثرواتها النفطية، ولأن الأوضاع الآن لا تتحمل التأخير، فالحاجة باتت ماسة لوضع الحلول السريعة والمدروسة في الوقت ذاته للانطلاق نحو التنويع الاقتصادي والاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية وتوظيف العقول والموارد البشرية المبتكرة والمبدعة للنهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

أولاً ـ المراجـــع العربية.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية.

أولاً: المراجع العربية:

١ـ BBC عربي. (١٠ أبريل، ٢٠٢٠). فيروس كورونا: التداعيات الاقتصادية ستكون أسوأ من أزمة الكساد الكبير. تم الاسترجاع من الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/business-52238160.

٢ـ CNN بالعربية.(١٠ يونيو، ٢٠٢٠). كم سيستغرق تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات فيروس كورونا؟ تم الاسترجاع من الرابط:
https://arabic.cnn.com/business/article/2020/06/10/world-econo-myrecovery-2-years-coronavirus.

٣ـ مقابلة أجريت عبر الهاتف مع د.عبدالله السلمان، أستاذ الاقتصاد، جامعة الكويت، ٢٩ يوليو ٢٠٢٠.

٤ـ الإدارة المركزية للإحصاء دولة الكويت CSB. (١٥ أبريل ٢٠٢٠). تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الربعي بالأسعار الجارية والثابتة، الربع الرابع ٢٠١٩. تم الاسترجاع من الرابط:
https://www.csb.gov.kw/Pages/Statistics?ID=69&ParentCatID=3.

٥ـ الهيئة العامة للإحصاء المملكة العربية السعودية STATS. (٢٠١٩). الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٩. تم الاسترجاع من الرابط:
https://www.stats.gov.sa/ar/823

٦ـ الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء الإمارات العربية المتحدة FCSA . (٢٠١٩). إحصاءات بحسب الموضوع، اقتصادية. تم الاسترجاع من الرابط:

https://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/Statistics/Statistics-by-Subject.aspx#/%3Ffolder=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AD%

٧ـ جهاز التخطيط والإحصاء، دولة قطر PSA. (٢١ أبريل ٢٠٢٠). تقرير التقديرات الربعية للناتج المحلي الاجمالي بحسب النشاط الاقتصادي ومكونات الإنفاق للاقتصاد القطري الربع الرابع ٢٠١٩. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.psa.gov.qa/ar/statistics1/Pages/LatestStats/21042020.aspx

٨ـ المركز الوطني للإحصاء والمعلومات سلطنة عمان NCSI. (فبراير ٢٠٢٠). النشرة الإحصائية الشهرية: فبراير ٢٠٢٠. تم الاسترجاع من الرابط:

https://ncsi.gov.om/Elibrary/Pages/PublicationDetails.aspx-?ItemID=mfyJCIiTg8CiPTU38g88EQ%3d%3d

٩ـ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مملكة البحرين MOFNE. (٢٠٢٠). التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين لعام ٢٠١٩. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.mofne.gov.bh/EconomicData.aspx

١٠ـ مقابلة أجريت عبر الهاتف مع أ.عبدالله الربدي، عضو مجلس إدارة، الجمعية المالية السعودية، ٢٧ يوليو ٢٠٢٠.

١١ـ وزارة المالية، دولة الكويت. (٢٠٢٠). الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٠/ ٢٠٢١. تم الاسترجاع من الرابط:

www.mof.gov.kw/MofBudget/PDF/Budget20-21.pdf

١٢ـ وكالة الأنباء الكويتية (كونا). (١٤ أبريل ٢٠٢٠). (الإحصاء) الكويتية: ٣٩,٤ مليار دينار الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٩. تم الاسترجاع من الرابط:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2885934&language=ar

١٣ـ الهيئة العامة للاستثمار KIA. (٢٠١٩). تاريخ الهيئة. تم الاسترجاع من الرابط:
https://kia.gov.kw/about-kia/?lang=ar

١٤ـ الحجرف، د.نايف. (٢٠١٩). بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية للسنة المالية ٢٠١٩/ ٢٠٢٠. وزارة المالية دولة الكويت. تم الاسترجاع من الربط:
https://www.mof.gov.kw/MofBudget/MofBudgetDetail.aspx#mofBudget1

١٥ـ كويت جديدة NewKuwait. (٢٠٢٠). رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥. تم الاسترجاع من الرابط:
http://www.newkuwait.gov.kw/home.aspx

١٦ـ مؤسسة البترول الكويتية KPC. (٢٠٢٠). المصافي النفطية: مصفاة الزور. تم الاسترجاع من الرابط:
https://www.kpc.com.kw/ar/InformationCenter/Pages/AlZour-Refinery.aspx

١٧ـ جريدة الشرق الأوسط. (٨ فبراير ٢٠٢٠). مشروع الإصلاح السعودي يستبق تحذيراً دولياً لمستقبل اقتصادات الخليج: صندوق النقد يدعو إلى خطوات سريعة وحاسمة. تم الاسترجاع من الرابط:
https://aawsat.com/home/article/2120641/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%

B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D9%8A%D8%B3-%D8%AA%D8%A8%D9%82-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%8B-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC

١٨ـ البنك الدولي World Bank. (٤ ديسمبر ٢٠١٩). آخر المستجدات الاقتصادية في منطقة الخليج، ديسمبر ٢٠١٩: تنويع الأنشطة الاقتصادية من أجل مجلس تعاون خليجي مستدام وقادر على التكيف. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc/publication/gulf-economic-monitor-december-2019

١٩ـ رؤية ٢٠٣٠.المملكة العربية السعودية Vision ٢٠٣٠. (٢٠٢٠). رؤية ٢٠٣٠. تم الاسترجاع من الرابط:

https://vision2030.gov.sa/ar.

٢٠ـ الهيئة العامة للصناعات العسكرية المملكة العربية السعودية GAMI. (٢٠٢٠). الإستراتيجية والأهداف. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.gami.gov.sa/ar/node/136

٢١ـ عبدالله، إكرامي. (١٢ أبريل ٢٠٢٠). على الرغم من تراجعات النفط السعودية تحافظ على المرتبة الخامسة عالميا في احتياطي النقد الأجنبي. جريدة الاقتصادية. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.aleqt.com/2020/04/12/article_1803746.html

٢٢ـ صندوق الاستثمارات العامة. (٢٠١٧). برنامج صندوق الاستثمارات العامة ٢٠١٨-٢٠٢٠. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.pif.gov.sa/ar/PIFContentProgram/PIF%20Program_AR.pdf

٢٣ـ الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك). (٢٠٢٠). نظرة عامة. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.sabic.com/ar

٢٤ـ ابن ربيعان، د.عبدالله. (٢٦ يونيو ٢٠٢٠). التكامل بين أرامكو وسابك. جريدة الاقتصادية. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.aleqt.com/2020/06/26/article_1860111.html

٢٥ـ وزارة المالية، المملكة العربية السعودية. (٢٠٢٠). بيان الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٠. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.mof.gov.sa/financialreport/budget2020/Documents/Bud-Arab2020.pdf

٢٦ـ وكالة الأنباء السعودية (واس). (٢ مايو ٢٠٢٠). وكالة موديز للتصنيف الائتماني تؤكد تصنيف المملكة عند (A١). تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.spa.gov.sa/2081349

٢٧ـ رويترز. (٢٧ مارس ٢٠٢٠). ستاندرد آند بورز تخفض تصنيف الكويت لكن تؤكد السعودية وقطر على الرغم من هبوط النفط. تم الاسترجاع من الرابط:

https://ara.reutersmedia.net/article/businessNews/idARAKBN21E25Q

٢٨ـ صالح، سيد. (٢ مايو ٢٠٢٠). اقتصاد الإمارات الأقوى إقليمياً في مواجهة الجائحة. جريدة البيان. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.albayan.ae/economy/local-market/2020-05-02-1.3847161

٢٩ـ مقابلة أجريت عبر الهاتف مع د.حمد العوضي، عضو مجلس إدارة، غرفة تجارة وصناعة أبوظبي،١ أغسطس ٢٠٢٠.

٣٠ـ البوابة الرسمية لحكومة الإمارات UA.E. (٦ يونيو ٢٠٢٠). الاقتصاد. تم الاسترجاع من الرابط:

https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy

٣١ـ وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة UAE MOE. (٢٠١٨). الإمارات العربية المتحدة والاقتصادات الرائدة في العالم. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www. economy. gov. ae/ Economica lRe ports/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%-D8%A7%D9%84%D9%85.pdf

٣٢ـ واس. (٩ مايو ٢٠١٩). القطاع السياحي في الإمارات يسهم بأكثر من ١٦١ مليار درهم في الناتج المحلي. جريدة الاقتصادية. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.aleqt.com/2019/05/09/article_1596506.html

٣٣ـ CNBC عربية. (١٨ يونيو ٢٠٢٠). تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠٢٠: سنغافورة الأولى عالمياً والإمارات تتصدر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.cnbcarabia.com/news/view/69065/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%8-4%D8%B9%D8%A7%D9%85-2020--%D8%B3%D9%86%D8%BA%D8%A7%D9%81%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8

٣٤. جريدة البيان. (٢٨ مارس ٢٠٢٠). إس آند بي تثبت تصنيف أبوظبي عند AA/A-1+. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.albayan.ae/economy/local-market/2020-03-28-1.3814364

٣٥. رويترز Reuters. (١٠ يوليو ٢٠٢٠). ستاندرد آند بورز تحذر من انكماش اقتصاد دبي ١١٪. تم الاسترجاع من الرابط:

https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN24B1JJ

٣٦. وزارة المالية، الإمارات العربية المتحدة MOF UAE. (٢٩ ديسمبر ٢٠١٩). الموازنة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٢٠. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.mof.gov.ae/ar/resourcesAndBudget/fedralBudget/Pages/budget2020.aspx

٣٧. الفضلي، علي. (٥ أغسطس ٢٠٢٠). الكويت تاسع أغنى دولة في العالم: غلوبال فاينانس. مجموعة الراي الإعلامية. تم الاسترجاع من الرابط:

https://alraimedia.com/Home/Details?id=4c6a-d6a1-7625-40a4-906d-c330f2b3ab81

٣٨. حكومي، حكومة قطر الإلكترونية. (٢٠٢٠). معلومات عن قطر. تم الاسترجاع من الرابط:

https://portal.www.gov.qa/wps/portal/about-qatar

٣٩. مقابلة أجريت إلكترونيا مع د.سيف السويدي، أستاذ الاقتصاد، جامعة قطر، ٣ أغسطس ٢٠٢٠.

٤٠. جريدة الشرق. (٢٤ يونيو ٢٠٢٠). وكالة فيتش تثبت تصنيف قطر الائتماني عند «AA-» مع نظرة مستقبلية مستقرة. تم الاسترجاع من الرابط:

https://al-sharq.com/article/24/06/2020/%D9%88%D9%83%D8%

A7%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A%D8%AA%D8%B4-%D8%AA%D8%AB%D8%A8%D8%AA-%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D9%86%D8%AF-aa-%D9%85%D8%B9-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8-%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A9

٤١. CNBC عربية. (١٥ أبريل ٢٠٢٠). Moody›s تؤكد تصنيف قطر عند Aa3 مع نظرة مستقرة. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.cnbcarabia.com/news/view/66141/Moody›s--%D8%AA%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%B9%D9%86%D8%AF-Aa3-%D9%85%D8%B9-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A9.html

٤٢. رويترز. (٩ مايو ٢٠٢٠). ستاندرد آند بورز تؤكد تصنيف قطر عند «AA-» مع نظرة مستقبلية «مستقرة». تم الاسترجاع من الرابط:

https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN22K2T6

٤٣. وزارة المالية، سلطنة عمان MOF OM. (١ يناير ٢٠٢٠). بيان الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠. تم الاسترجاع من الرابط:

https://mof.gov.om/Portals/1/documents/Financial-reports/The-state-budget/2020/2020.pdf

٤٤. مقابلة أجريت عبر الهاتف مع د.أحمد بن سعيد كشوب، الخبير الاقتصادي، رئيس مجلس إدارة، الجمعية العمانية للأوراق المالية، ٣١ يوليو ٢٠٢٠.

٤٥ـ شركة مسقط الوطنية للتطوير والاستثمار (أساس) ASAAS. (٢٠٢٠). تم الاسترجاع من الرابط:

https://asaas.om

٤٦ـ جريدة الاقتصادية. (٢٤ يونيو ٢٠٢٠). موديز تخفض التصنيف الائتماني لسلطنة عمان للمرة الثانية في ٢٠٢٠. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.aleqt.com/2020/06/24/article_1858691.html

٤٧ـ العربية نت. (١٩ أبريل ٢٠٢٠). سلطنة عمان خفضٌ في موازنة الدولة بـ٥٠٠ مليون ريال. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2020/04/19/%D8%B3%D9%84%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AE%D9%81%D8%B6%D9%8C-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D9%80500-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84

٤٨ـ جريدة الشرق الأوسط. (٣١ مايو ٢٠٢٠). «ستاندرد آند بورز» تتوقع انكماش اقتصاد البحرين ٥٪ وأبوظبي ٥,٧٪ العام الحالي. تم الاسترجاع من الرابط:

https://aawsat.com/home/article/2310376/%C2%AB%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%B1%D8%AF-%D8%A2%D9%86%D8%AF-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B2%C2%BB-%D8%AA%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%86%D9%83%D9%85%D8%A7%D8%B4-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7

%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-5-%D9%88%D8%A3%D8%A8%D9%88%D8%B8%D8%A8%D9%8A-75-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%8A

٤٩- مقابلة أجريت عبر الهاتف مع د.جعفر الصايغ، الخبير الاقتصادي البحريني، ٣٠ يوليو ٢٠٢٠.

٥٠- تلفزيون البحرين Bahrain Tv. (١٥ يناير ٢٠١٩). فيلم وثائقي اقتصاد البحرين. (ملف فيديو). تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=BaOu6HN8rQo

٥١- معهد البحرين للتنمية السياسية bipd. (٢١ ديسمبر ٢٠١٠). المشروع الإصلاحي. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.bipd.org/publications/Reports/31262.aspx

٥٢- الحكومة الإلكترونية، مملكة البحرين Bahrain.bh. (١٥ سبتمبر ٢٠١٩). الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.bahrain.bh/wps/portal/!ut/p/a1/lZJRT8Iw-FIX_ijzscfSuZVvxbRJECaABUdYX0kHXzYx21Ar67y-0QE01EsG-3-c7tufcUMTRDTPFtKbktteLVvmbR_O4BogBT3K-dkSiB5iDrjdheCHoQOSL8DQEh3D8SP8XMbRxQu0wMedoL7l-tMPhwAJvRkPnm47AD1yTv-CGGILZWtboFRIva21sbyac-NBx-dWyVPKq5lJsPMh4YXip

٥٣- مجلس التنمية الاقتصادية مملكة البحرين EDB. (٢٠٢٠). إستراتيجية التنمية الوطنية. تم الاسترجاع من:

https://www.bahrainedb.com/ar/about-us/national-development-strategy/

٥٤- صندوق النقد الدولي IMF. (١٥ يوليو ٢٠١٨). المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٨ مع مملكة البحرين. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/07/13/pr18294-kingdom-of-bahrain-imf-executive-board-concludes-2018-article-iv-consultation

٥٥- رويترز. (٢ يوليو ٢٠٢٠). موديز: اقتراض البحرين «ضروري» للحفاظ على ربط عملتها. العربية نت. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2020/07/02/%D9%85%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%81%D8%A7%D8%B8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B1%D8%A8%D8%B7-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%A7

٥٦- السهيمي، عبيد. (١٠ مايو ٢٠١٩). البحرين تتهيأ لتسلم ٢,٢ مليار دولار من الدعم الخليجي. جريدة الشرق الأوسط. تم الاسترجاع من الرابط:

https://aawsat.com/home/article/1715736/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D9%87%D9%8A%D8%A3-%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%84%D9%85-22-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A.

٥٧ـ العربية نت. (٢ سبتمبر ٢٠١٩). تعرف على أكبر صناديق الثروة السيادية بالخليج. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2019/09/02/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC

٥٨ـ BBC عربي. (٤ أبريل ٢٠١٨). البحرين تكتشف حقل نفط بحري يحتوي على ٨٠ مليار برميل. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/business-43647202.

٥٩ـ جريدة الشرق الأوسط. (٥ أبريل ٢٠١٨). تعرف على حقل نفط البحرين الجديد. تم الاسترجاع من الرابط:

https://aawsat.com/home/article/1228136/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%82%D9%84-%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF

٦٠ـ الملا، أ.د.فيصل. (٢٥ مارس ٢٠١٩). الفورمولا ١ والقوة الناعمة. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.alayam.com/Article/sport-article/412376/Index.html

٦١ـ تلفزيون المجلس. (١٥ مارس ٢٠٢٠). المؤتمر الصحفي الخاص باجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تداعيات فيروس كورونا المستجد [ملف فيديو]. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=DeCFTYCNWok

٦٢ـ وكالة الأنباء الكويتية (كونا). (١٥ مارس ٢٠٢٠). مجلس الوزراء الكويتي يعقد اجتماعا استثنائيا. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2879110&language=ar

٦٣ـ مجلس الصحة لدول مجلس التعاون GHC. (٣٠ أبريل ٢٠٢٠). دول مجلس التعاون تواجه كورونا تقرير يوضح جهود دول مجلس التعاون في الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد COVID19 والآثار الاقتصادية المتوقعة على دول الخليج. تم الاسترجاع من الرابط:

http://www.ghc.sa/ar-sa/Documents/covid19.pdf

٦٤ـ وكالة أنباء السعودية (واس). (٢٥ مارس ٢٠٢٠). خادم الحرمين الشريفين يوافق على اتخاذ المزيد من الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا الجديد. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.spa.gov.sa/2051223

٦٥ـ وكالة أنباء الإمارات (وام). (١٩ مارس ٢٠٢٠). الإمارات كفاءة في إجراءات مواجهة كورونا والرهان على الالتزام بالتعليمات. تم الاسترجاع من الرابط:

https://wam.ae/ar/details/1395302831772

٦٦ـ حكومي، حكومة قطر الإلكترونية. (٢٠٢٠). فيروس كورونا ٢٠١٩. تم الاسترجاع من الرابط:

https://portal.www.gov.qa/wps/portal/topics/health/coronavirus2019whatisithowtogetprotected/!ut/p/a0/04_Sj9CPykssy0xPLMnMz0vMAfGjzOLNDCyNHH0tTEKDfJwsDDy9PUxN_dyNjA3cDfSDE4v0C7IdFQGhYY8N/?changeLanguage=ar

٦٧ـ مكتب الاتصال الحكومي، دولة قطر GCO. (١٢ مارس ٢٠٢٠). بيان مكتب الاتصال الحكومي حول اتخاذ دولة قطر حزمة من القرارات لمكافحة فيروس كورونا. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.gco.gov.qa/ar/2020/03/12/government-communications-office-statement-regarding-measures-taken-by-the-state-of-qatar-to-combat-coronavirus/

٦٨ـ البادية، مريم. (١٥ مارس ٢٠٢٠). ٥ قرارات من للجنة العليا للتعامل مع كورونا. جريدة الرؤية العمانية. تم الاسترجاع من الرابط:

https://alroya.om/post/258196/5-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7

٦٩ـ وزارة الصحة مملكة البحرين MOH . (٢٢ مارس ٢٠٢٠). في مؤتمر صحفي حول مستجدات فيروس كورونا الصالح: القرارات التي تم الإعلان عنها تأتي من منطلق الإيمان التام بالمجتمع الواعي لتعزيز جهود احتواء ومنع انتشار الفيروس. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.moh.gov.bh/COVID19/Details/4014

٧٠ـ وكالة أنباء البحرين (بنا). (٢١ مايو ٢٠٢٠). جهود مملكة البحرين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إطار مكافحة انتشار فيروس كورونا (COVID–19) تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.bna.bh/.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDhqjYOD8thjSFiCTrYBd%2BF8%3D

٧١ـ CNN بالعربية. (٣٠ يونيو ٢٠٢٠). صندوق النقد يتوقع انكماش اقتصادات دول الخليج بـ ٦,٧٪ هذا العام. تم الاسترجاع من الرابط:

https://arabic.cnn.com/business/article/2020/06/30/jihad-azour-imf-gcc-economy-coronavirus

٧٢ـ المطيري، محمد؛ والدبوس، عبدالله. (١١ مارس ٢٠٢٠). مختصون: قطاع السفر يمر بأسوأ حالاته بسبب فيروس كورونا المستجد. وكالة الأنباء الكويتية (كونا). تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2875313&language=ar

٧٣ـ جريدة الأنباء الكويتية. (٧ يوليو ٢٠٢٠). الجبري: نعمل جاهدين لتنشيط القطاع السياحي والتغلب على تداعياتكورونا. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/979497/07-07-2020-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D8%B1%D9%8A-%D9%86%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B4%D9%8A%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%84%D8%A8-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7/

٧٤ـ أحمد، باهي. (٢٤ يونيو ٢٠٢٠). ٥ آلاف وظيفة فقدها قطاع السياحة والسفر الكويتي نتيجة كورونا. جريدة الأنباء الكويتية. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.alanba.com.kw/ar/world-news/tourism-and-travel/976720/24-06-2020-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A

%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D8%A2%D9%84%D8%A7%D9%81-%D9%88%D8%B8%D9%8A%D9%81%D8%A9-%D9%81%D9%82%D8%AF%D9%87%D8%A7%D8%A7%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%8A-%D9%86%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7/

٧٥ـ رشاد، مروة. (٢٤ أبريل ٢٠٢٠). قطاع السياحة السعودي قد يشهد انخفاضا ٣٥٪-٤٥٪ هذا العام بسبب فيروس كورونا. رويترز. تم الاسترجاع من الرابط:

https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN22635F

٧٦ـ SKYNEWS عربية. (٤ مايو ٢٠٢٠). تأجيل إكسبو ٢٠٢٠ دبي إلى أكتوبر ٢٠٢١. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.skynewsarabia.com/business/1341690-%D8%AA%D8%A7%D9%94%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%95%D9%83%D8%B3%D9%8A%D8%A8%D9%88-2020-%D8%AF%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%94%D9%83%D8%AA%D9%88-%D8%A8%D8%B1-2021

٧٧ـ إكسبو ٢٠٢٠ دبي الإمارات العربية المتحدة. (٤ مايو ٢٠٢٠). استجابة إكسبو ٢٠٢٠ لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩). تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.expo2020dubai.com/ar/expo-covid-19

٧٨ـ البادية، مريم. (١٢ مايو ٢٠٢٠). ملتقى السياحة الافتراضي يناقش تداعيات كورونا على نمو القطاع والخسائر تتجاوز ٨٠٪. جريدة الرؤية العمانية. تم الاسترجاع من الرابط:

https://alroya.om/post/262230/%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-80

٧٩ـ محمد، محمود. (٧ يونيو ٢٠٢٠). كورونا يهبط بأعداد السائحين بسلطنة عُمان. جريدة الرؤية الإماراتية. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.alroeya.com/117-53/2141858-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%8A%D9%87%D8%A8%D8%B7-%D8%A8%D8%A3%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%B3%D9%84%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86

٨٠ـ جهاز التخطيط والإحصاء دولة قطر PSA. (٢٠٢٠). تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.psa.gov.qa/ar/Pages/default.aspx

٨١ـ جريدة الوطن السعودية. (١٤ يونيو ٢٠٢٠). الشمري: ٥٠٠ مليون دينار خسائر إغلاق جسر الملك فهد من جرّاء كورونا. تم الاسترجاع من الرابط:

https://alwatannews.net/article/879645/Business/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%B1%D9%8A-500-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A5%D8%BA%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%AC%D8%B3%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%81%D9%87%D8%AF-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7?__cf_chl_jschl_tk__=edad83f525e1858c05b2fed753e03941ca4b4293-1597280295-0-AZW3k5Rg0RREvjAb5DM0_tXrsR8fnf_c0zDU-6oiogagWBa3d13Y4KP-B4CsLl-KxjpuPA2Sv0Cs80YQjMNNJ3idytGefsEE9H0efAA8Sd0TvHfp-wPRubKnJoGSZH_F9EiAwdL_Z1XJW5ogJKx6vogWgNMYnKjDeUG-bQnciIIDd5L_3CDkOnshd2waYdUYQ4tvUfv0eWJUaiR6ejtPoN2Ah-gAZqFD-L7-qQBMXr5yD0Qp0VRay_luR4UImHxss7fjYjRKgTCnQXv-AbacXIkGTEB30ZOyBewp4PPHEXwyDA3ONg6TL8FZea-f1G965F6X8y-P49dEsycHr9PaZfyMlGZ9XkKOQkYxN8fI2Nk0Iy5ZtmX1iPTlyuZn3zDcB-KIEyCpY4B8E68b7smSp32OxA8TpjGazcp1jLlF64H9w0S91ScR2UZ-2wkV_yLhd71T7IbXPC5o1LWUsp-Lg4QBkbA10S1Lys0AcBBHMJZTRqAZE9el-WcQp7nkm06r680IraerTPWVGe9mGOf4A6L9kPBcOcufS8dufflMOPf49g-MVFcKky_KYPqoX2AO1mv_cQk9639vj39Gffn7maFopWyXCBXmnv3Z8s-gEk8umkiV9Khnm8_39KUJvc4p1Dsx_NfqO1Fk_26PLLvfUOyQU0OfuX-2kIqqw0br_-PXOOQVmhU9Wk8RCAEishs-pQVK0L03s_yyA

٨٢ـ عبداللطيف، هاني .(٢٤ مارس ٢٠٢٠). آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة. مركز الجزيرة للدراسات. تم الاسترجاع من الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/4613

٨٣ـ وزارة المالية دولة قطر MOF QA. الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠. (٢٠٢٠). تم الاسترجاع من الرابط:
https://www.mof.gov.qa/ar/Pages/StateBudget2020.aspx

٨٤ـ وكالة الأنباء الكويتية (كونا). (١٦ مارس ٢٠٢٠). مجلس الوزراء الكويتي يعقد اجتماعه الأسبوعي. تم الاسترجاع من الرابط:
www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2879459&language=ar

٨٥ـ جريدة الاقتصادية. (٢١ مارس ٢٠٢٠). السعودية موازنة طوارئ استباقية. تم الاسترجاع من الرابط:
https://www.aleqt.com/2020/03/21/article_1785876.html

٨٦ـ السمارة، مؤيد ؛ القادري، عبدالكريم. (٢٣ أبريل ٢٠٢٠). حزمة طارئة: إجراءات امتصاص صدمة كوفيد ١٩ الاقتصادية في قطر. مركز دراسات الجزيرة. تم الاسترجاع من الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/4652

٨٧ـ CNN عربية. (١٥ مارس ٢٠٢٠). كم خصصت الإمارات والسعودية لمواجهة فيروس كورونا؟. تم الاسترجاع من الرابط:
https://arabic.cnn.com/business/article/2020/03/15/uae-ksa-corono-virus-economic-aid-paln

٨٨ـ CNBC عربية. (١٣ مايو ٢٠٢٠). وزير الشؤون المالية العماني: أثر الإجراءات الاقتصادية يفوق ٤ , ٣ مليار دولار. تم الاسترجاع من الرابط:
https://www.cnbcarabia.com/news/view/67555/program/43

٨٩ـ CNBC Arabia Tv. (٧ مايو ٢٠٢٠). كيف تواجه البحرين أزمة جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط؟ [ملف فيديو]. تم الاسترجاع من الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=mE2YN8VPbXk.

٩٠- قباني، نادر. (٢٢ يونيو ٢٠٢٠). كيف باستطاعة دول مجلس التعاون الخليجي مواجهة التحديات المالية التي تلوح في الأفق؟. مركز بروكنجز BROOKINGS. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.brookings.edu/ar/opinions/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A/

٩١- عماشة، نور. (١٩ ديسمبر ٢٠١٧). لماذا تلجأ دول العالم إلى الاقتراض؟. العربية نت. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/saudi-budget-2017/2017/12/19/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%84%D8%AC%D8%A3-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D8%9F

٩٢- العربية نت. (٢٠ يوليو ٢٠٢٠). ستاندرد آند بورز تكشف حجم عجوزات دول الخليج. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2020/07/20/%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%B1%D8%AF-%D8%A2%D9%86%D8%AF-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B2-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D8%B9%D8%AC%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC

٩٣- جريدة الاقتصادية. (٢ يوليو ٢٠٢٠). موديز: اقتراض البحرين ضروري لربط العملة بعد تراجع الاحتياطيات الأجنبية. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.aleqt.com/2020/07/02/article_1865456.html

٩٤ـ التركي، فهد. (١٢ أغسطس ٢٠٢٠). براك الشيتان: الوثيقة الاقتصادية مجرد أفكار ولا مساس بجيب المواطن. جريدة الجريدة. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.aljarida.com/articles/1597165590377273800/

٩٥ـ محمد، زكريا. (٢٩ يونيو ٢٠٢٠). وثيقة الشيتان المثيرة للجدل إلى التنفيذ. جريدة القبس. تم الاسترجاع من الرابط:

https://alqabas.com/article/5783267-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%AF-%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86

٩٦ـ الشيتان، براك (٢٠٢٠). مجلس الأمة يوافق على تعديل احتياطي الأجيال في المداولتين ويعيد الدين العام إلى اللجنة المالية لمزيد من الدراسة. أخبار مجلس الأمة الكويتي. ١٩ أغسطس ٢٠٢٠. تم الاسترجاع من www.kna.kw

٩٧ـ ابراهيم، علي. (١٣ أغسطس ٢٠٢٠). عجز الموازنة ٥,٦٤ مليار دينار. جريدة الراي. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.alraimedia.com/Home/Details?id=89c9359f-59b1-429a-8397-da5990afe363

٩٨ـ CNN عربي. (٣٠ يونيو ٢٠٢٠). صندوق النقد يتوقع انكماش اقتصادات دول الخليج بـ٦,٧٪ هذا العام. تم الاسترجاع من الرابط:

https://arabic.cnn.com/business/article/2020/06/30/jihad-azour-imf-gcc-economy-coronavirus

٩٩ـ تلفزيون المجلس. (٤ يونيو ٢٠٢٠). المؤتمر الصحفي الخاص باجتماع مجلس الوزراء الاستثنائي [ملف فيديو]. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=z8d2bYGpTrE

١٠٠ـ تلفزيون المجلس. (٢٠ أبريل ٢٠٢٠). المؤتمر الصحفي الخاص بقرارات مجلس الوزراء كاملاً [ملف فيديو]. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=LvwqGrMt-AY

١٠١ـ وكالة الأنباء الكويتية (كونا). (٢١ أبريل ٢٠٢٠). مجلس الوزراء الكويتي يعتمد توصيات الفريق المشترك لمعالجة التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2882518&language=ar

١٠٢ـ عبدالله، إكرامي. (٢٠ أبريل ٢٠٢٠). حزم تحفيز الاقتصاد السعودي تعادل ٨,٦٪ من الناتج المحلي بين أعلى المعدلات عالمياً. جريدة الاقتصادية. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.aleqt.com/2020/04/19/article_1808996.html

١٠٣ـ البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة U.AE. (١٩ يوليو ٢٠٢٠). الدعم الاقتصادي للحد من آثار فيروس كورونا. تم الاسترجاع من الرابط:

https://u.ae/ar-AE/information-and-services/justice-safety-and-the-law/handling-the-covid-19-outbreak/economic-support-to-minimise-the-impact-of-covid-19

١٠٤ـ جريدة الرؤية الإماراتية. (٢٣ مارس ٢٠٢٠). موديز: حزمة التحفيز العمانية تخفف تداعيات كورونا على اقتصاد البلاد. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.alroeya.com/117-53/2122152-%D9%85%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%B2-%D8%AD%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AE%D9%81%D9%81-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF

١٠٥ـ المطاعني، علي بن راشد. (٢٠٢٠). صندوق الأمان الوظيفي. البوابة الإعلامية سلطنة عمان. تم الاسترجاع من الرابط:

https://omaninfo.om/topics/62/show/318155

١٠٦ـ العربية نت. (٦ يونيو ٢٠٢٠). معالجات اقتصادية بالكويت وعُمان لآثار كورونا. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2020/06/06/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D9%88%D8%B9%D9%8F%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7

١٠٧ـ عطية، إيمان. (١٥ أبريل ٢٠٢٠). الكويت الأضعف خليجياً بدعم القطاع الخاص. جريدة القبس. تم الاسترجاع من الرابط:

https://alqabas.com/article/5768212-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B6%D8%B9%D9%81-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%

AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5

١٠٨ـ مجلس التنمية الاقتصادية البحرين EDB. (٢٠٢٠). أحدث مستجدات "كوفيد-١٩". تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.bahrainedb.com/ar/%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF-19/

١٠٩ـ المذن، سالم. (١٦ أبريل ٢٠٢٠). دول مجلس التعاون الخليجي توافق على اقتراح الكويت بإنشاء شبكة أمن غذائي موحد. وكالة الأنباء الكويتية (كونا). تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2886238

١١٠ـ يوسف، عدنان. (١٤ مايو ٢٠٢٠). صندوق خليجي ب٥٠٠ مليار دولار لمواجهة تداعيات كورونا. جريدة الخليج الإماراتية. تم الاسترجاع من الرابط:

http://www.alkhaleej.ae/analyzesandopinions/page/8e0d6ba4-ddcc-4a53-82bc-abab1bae1253

١١١ـ مغربي ،أحمد. (١٩ مارس ٢٠٢٠). المالية: «إصلاح اقتصادي» يتكيف مع الصدمات ولا يضر بمستقبل الأجيال. جريدة الأنباء. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/957286/19-03-2020-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%B6%D8%B1-%D8%A8

%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%8A%D8%A7%D9%84/

١١٢- سكاي نيوز عربية SKYNWES عربية. (١٩ يونيو ٢٠٢٠). منظمة الصحة العالمية: موجة كورونا الثانية ليست حتمية. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.skynewsarabia.com/technology/1353964-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%8A%D8%A9

ثانياً - المراجع الأجنبية :

1- International Monetary Fund. (2020). The Future of Oil and Fiscal Sustainability in The GCC Region. Retrieved from https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2020/01/31/The-Future-of-Oil-and-Fiscal-Sustainability-in-the-GCC-Region-48934.

2- Organization of the World Petroleum Exporting Countries OPEC. (2019). OPEC Share of World Crude Oil Reserves, 2019. Retrieved fromhttps://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm

3- Sovereign Wealth Fund Institute SWFI. (2020). KIA: Sovereign Wealth Fund in Kuwait, Middle East. Retrieved from https://www.swfinstitute.org/profile/598cdaa50124e9fd2d05b5f2.

4- Fitch Ratings. (7 April 2020). Fitch Affirms Kuwait at ‹AA›; Outlook Stable. Retrieved from https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-affirms-kuwait-at-aa-outlook-stable-07-04-2020

5- Moody’s Investors Service. (6 July 2020). Announcement of Periodic Review: Moody›s announces completion of a periodic review of ratings of Kuwait Government. Retrieved from https://www.moodys.com/research/Moodys-announces-completion-of-a-periodic-review-of-ratings-of--PR_425987

6- S&P Global Ratings. (26 March, 17 July 2020). Kuwait Ratings. Retrieved from https://www.standardandpoors.com/en_US/web/guest/ratings/entity/-/org-details/sectorCode/SOV/entityId/317771.

7- Sovereign Wealth Fund Institute SWFI. (2020). PIF: Sovereign Wealth Fund in Saudi Arabia, Middle East. Retrieved from https://www.swfinstitute.org/profile/598cdaa60124e9fd2d05bc3b.

8- Sovereign Wealth Fund Institute SWFI. (2020). ADIA: Sovereign Wealth Fund in United Arab Emirates, Middle East. Retrieved from https://www.swfinstitute.org/profile/598cdaa50124e9fd2d05a79b

9- Sovereign Wealth Fund Institute SWFI. (2020). QIA: Sovereign Wealth Fund in Qatar, Middle East. Retrieved from https://www.swfinstitute.org/profile/598cdaa60124e9fd2d05bc5a

10- Sovereign Wealth Fund Institute SWFI. (2020). Mumtalakat: Sovereign Wealth Fund in Bahrain, Middle East. Retrieved from https://www.swfinstitute.org/profile/598cdaa60124e9fd2d05b88b

11- S&P Global Ratings. (26 March 2020). Bahrain Outlook Revised To Stable From Positive On Low Oil Price Outlook; ‹B+/B› Ratings Affirmed. Retrieved from https://www.standardandpoors.com/en_US/web/guest/article/-/view/type/HTML/id/2402485

12- JOHNS HOPKINS University & Medicine. (7 August 2020). COVID-19 Dashboard by the Center for Systems Science and Engineering (CSSE) at Johns Hopkins University (JHU). Retrieved from https://coronavirus.jhu.edu/map.html

الملاحق:

جدول (١)
نسبة القطاع النفطي من الناتج المحل الإجمالي لدول الخليج

الدولة	نسبة القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي 2019 GDP
دولة الكويت	٪٤٣,٩
المملكة العربية السعودية	٪٢٧,٤
الإمارات العربية المتحدة	٪٢٥
دولة قطر	٪٥٥,٥
سلطنة عمان	٪٣٦
مملكة البحرين	٪١٧,٩

ملاحظة: الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت من (CSB، 2020)، للمملكة العربية السعودية من (STATS، 2019)، للإمارات العربية المتحدة من (FCSA، 2019)، لدولة قطر من (PSA، 2020)، لسلطنة عمان من (NCSI، 2020)، لمملكة البحرين (MOFNE، 2020).

جدول (٢)
الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الكويتية لمواجهة فيروس كوفيد ١٩

إجراءات الإغلاق الاحترازية المتخذة في دولة الكويت لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد كوفيد١٩ منذ مارس ٢٠٢٠ وحتى يونيو ٢٠٢٠ (الإجراءات طبقت على فترات زمنية حددتها السلطات الكويتية)
■ حظر تصدير المواد الطبية المتعلقة بمواجهة الفيروس.
■ إغلاق المجمعات التجارية ومراكز التسوق والأسواق العامة باستثناء المواد التموينية والغذائية.
■ إغلاق مراكز وصالات الترفيه والتسلية ولعب الأطفال والحدائق العامة.

■ إغلاق الصالونات الرجالية والنسائية.
■ عدم استقبال أكثر من ٥ أشخاص في وقت واحد داخل المطعم أو المقهى.
■ تعليق الدراسة في جميع المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة.
■ إيقاف حركة الملاحة الجوية من وإلى مطار دولة الكويت.
■ إيقاف العمل في الجهات الحكومية والخاصة – الحكومية ٣ أشهر على الأقل.
■ إغلاق جميع صالات السينما والمسارح وصالات الأفراح العامة والخاصة وصالات الفنادق.
■ منع إقامة الصالات المؤقتة.
■ إغلاق الأندية والمعاهد الصحية الخاصة.
■ إيقاف صلاة الجماعة والجمعة في المساجد والاكتفاء برفع الأذان.
■ اعتماد خطة لإجلاء المواطنين الكويتيين من الخارج وتطبيق الحجر الصحي عليهم لمدة ١٤ يوماً.
■ تجهيز مستشفى ميداني في ارض المعارض.
■ وقف العمل في المؤسسات العلاجية الأهلية ما عدا المستشفيات الأهلية.
■ إيقاف حركة سيارات الأجرة.
■ حظر البيع لغير سكان المنطقة في الجمعيات التعاونية.
■ عزل بعض المناطق كلياً، التي ارتفعت فيها الإصابات بفيروس كوفيد ١٩.
■ تحويل بعض الفنادق إلى محاجر صحية وتحويل بعض الصالات الرياضية إلى وحدة طوارئ طبية.
■ فرض حظر تجول جزئي من ٢٢ مارس ٢٠٢٠ حتى ٩ مايو ٢٠٢٠.
■ فرض حظر تجول شامل من ١٠ مايو إلى ٣٠ مايو ٢٠٢٠.
■ إلغاء الحظر الشامل والعودة للحظر الجزئي من ٣١ مايو ٢٠٢٠.

ملاحظة: مصادر الإجراءات الاحترازية المطبقة في دولة الكويت من (المزرم، ٢٠٢٠)، (كونا)، (2020)، (GHC، 2020)

جدول (٣)
الإجراءات الاحترازية في المملكة العربية السعودية
لمواجهة فيروس كوفيد١٩

إجراءات الإغلاق الاحترازية المتخذة في المملكة العربية السعودية لمواجهة تفشي فيروس كوفيد١٩ منذ مارس ٢٠٢٠ وحتى مايو ٢٠٢٠ (الإجراءات طبقت على فترات زمنية حددتها السلطات السعودية)
■ تعليق جميع رحلات الطيران الداخلي باستثناء رحلات الحالات الإنسانية والضرورية والإخلاء الطبي والطيران الخاص.
■ تعليق نشاط الحافلات بجميع أشكالها عدا حافلات الجهات الحكومية والمنشآت الصحية والأمنية والتجارية الناقلة للعاملين فيها.
■ تعليق نشاط سيارات الأجرة باستثناء الخدمة المقدمة بالمطارات لحركة النقل الجوي.
■ تعليق خدمة القطارات لجميع المشغلين بما فيها قطار الحرمين السريع مع الإبقاء على استمرار قطارات النقل التجاري.
■ منع خروج أو تنقل سكان مناطق المملكة الثلاث عشرة (من وإلى) باستثناء بعض الحالات.
■ منع الدخول والخروج من مدن الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة ومحافظات جدة والقطيف وفق حدود وضعتها الجهات المعنية.
■ تقديم ساعات منع التجول في بعض المدن.
■ تعليق السفر من الدول الموبوءة وإليها.
■ تطبيق الحجر المنزلي ١٤ يوماً وشروط أخرى على القادمين من الخارج.
■ تعليق الرحلات الجوية الدولية مؤقتاً وإيقاف الرحلات البحرية بين المملكة وعدد من الدول باستثناء البضائع والخدمات.
■ تعليق زيارات العمرة إلى المملكة.

■ تعليق دخول المعتمرين إلى مكة المكرمة.
■ إغلاق الحرمين الشريفين من بعد صلاة العشاء حتى صلاة الفجر.
■ إيقاف صلاة الجمعة والجماعة لجميع الفروض في المساجد والاكتفاء برفع الأذان.
■ تعليق صلاة التراويح في رمضان.
■ إغلاق مقاهي الشيشة في جميع مناطق المملكة.
■ إيقاف العرض في جميع دور السينما داخل المملكة.
■ تعليق إقامة الزواجات والمناسبات في قاعات الأفراح.
■ إيقاف جميع الأنشطة والفعاليات الرياضية والصالات والمراكز الرياضية الخاصة والأنشطة الثقافية والترفيهية.
■ منع الأكل والشرب داخل المطاعم والمقاهي والاكتفاء بالطلبات الخارجية.
■ إغلاق صالونات التجميل النسائية ومحالّ الحلاقة الرجالية.
■ تأجيل جميع الجلسات القضائية واستمرار المحاكم في إجراءات المحاكمة والترافع عن بعد.
■ إغلاق الأسواق والمجمعات التجارية باستثناء الصيدليات والأنشطة التموينية والغذائية ومنع التجمعات في الأماكن المخصصة للتنزه مثل الحدائق والشواطئ والمتنجعات والمخيمات والمتنزهات البرية.
■ إيقاف تصدير الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية توفيراً لأقصى درجات الوقاية للمواطنين والمقيمين.
■ إلزام جميع محالّ التموين بأجهزة الدفع الإلكتروني.
■ إلغاء الخيم الرمضانية.
■ تعليق المدارس والجامعات حتى إشعار آخر وتفعيل التعليم عن بعد.
■ تعليق العمل في الجهات الحكومية عدا القطاعات الصحية والعسكرية والأمنية.
■ منع التجول في أرجاء مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة على مدار ٢٤ ساعة ومنع ممارسة الأنشطة التجارية داخل الأحياء السكنية فيها عدا الصيدليات ومحالّ التموين ومحطات الوقود والخدمات البنكية.
■ حظر تجول كلي في الرياض وعدد من مناطق المملكة ومدنها ومحافظاتها.

ملاحظة: مصادر الإجراءات الاحترازية المطبقة في المملكة العربية السعودية من ((واس)، ٢٠٢٠)، (GHC، 2020)

جدول (٤)
إجراءات الإغلاق الاحترازية في الإمارات العربية المتحدة
لمواجهة فيروس كوفيد١٩

إجراءات الإغلاق الاحترازية المتخذة في دولة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة تفشي فيروس كوفيد١٩ منذ مارس ٢٠٢٠ وحتى مايو ٢٠٢٠ (الإجراءات طبقت على فترات زمنية حددتها السلطات الإماراتية)
■ تعليق الرحلات الجوية من بعض الدول وإليها ومنع سفر مواطني الدولة إلى الخارج.
■ وقف إصدار جميع التأشيرات مؤقتاً باستثناء حملة الجوازات الدبلوماسية.
■ إيقاف موانئ أبوظبي خدمات السفن السياحية القادمة من موانئ محلية وأجنبية إلى ميناء زايد ومحطة شاطئ صير بني ياس للسفن السياحية.
■ إغلاق المناطق السياحية الرئيسية والمدن الترفيهية والوجهات الثقافية بما فيها متحف اللوفر أبوظبي.
■ إغلاق المراكز التجارية ومراكز التسوق والمراكز المفتوحة لفترة مؤقتة.
■ وقف مؤقت لأنشطة السينما وصالات ألعاب التسلية والترفيه والألعاب الإلكترونية.
■ إيقاف استقبال الزبائن في المطاعم والاكتفاء بتوصيل الطلبات واستلامها.
■ إغلاق أبواب مركز جامع الشيخ زايد الكبير مؤقتاً للمصلين والزوار.
■ منع المنشآت الفندقية وقاعات الأفراح من إقامة الحفلات والأعراس والفعاليات الاجتماعية.
■ تطبيق الحجر المنزلي ١٤ يوماً على القادمين من الخارج.
■ تعليق الصلاة في المساجد والمصليات ودور العبادة ومرافقها في جميع أنحاء الدولة.
■ تأجيل وإلغاء بعض المسابقات الرياضية.
■ منع الشيشة في المقاهي.

■ إغلاق الحدائق والمتنزهات العامة والشواطئ بشكل مؤقت.
■ تفعيل نظام العمل عن بعد لبعض الموظفين في الجهات الاتحادية.
■ إيقاف الخدمات التي تتطلب الحضور الشخصي للجمهور في الجهات الحكومية والاستعاضة عنها بالخدمات الذكية عن بعد.
■ تعليق دخول حاملي الإقامة السارية خارج الدولة.
■ تعليق إصدار جميع أنواع تصاريح العمل بما فيها فئة العمالة المساعدة، ويستثنى من القرار تصاريح التنقل الداخلي وتصاريح العمالة الخاصة بإكسبو ٢٠٢٠.
■ منع نقل العمال خارج إمارة دبي وحظر دخول غير المقيمين فيها.
■ إيقاف الشارقة خدمة النقل بين المدن وإغلاق محطة الجبيل للحافلات.
■ المجلس الوطني للإعلام يقرر وقف تداول الصحف والمجلات والمنشورات التسويقية الورقية، وذلك من ضمن الإجراءات الوقائية.
■ تطبيق برنامج التعقيم الوطني الذي تم خلاله تقييد الحركة المرورية وحركة الجمهور وإيقاف وسائل النقل العامة وخدمة المترو طوال فترة نهاية الأسبوع من الساعة ٨ مساء إلى الساعة ٦ صباحاً.
■ تعليق الدراسة في الحضانات على مستوى الدولة.
■ تعطيل جميع المدارس ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة كافة على مستوى الدولة.
■ استمرار التعليم عن بعد حتى نهاية العام الدراسي بسبب كورونا.

ملاحظة: مصادر الإجراءات الاحترازية المطبقة في الإمارات العربية المتحدة من (وام)، (٢٠٢٠)، (GHC، 2020)

جدول (٥)
إجراءات الإغلاق الاحترازية في دولة قطر لمواجهة فيروس كوفيد١٩

إجراءات الإغلاق الاحترازية المتخذة في دولة قطر لمواجهة تفشي فيروس كوفيد١٩ منذ مارس ٢٠٢٠ وحتى مايو ٢٠٢٠ (الإجراءات طبقت على فترات زمنية حددتها السلطات القطرية)
■ إغلاق صالات عرض السينما والمسارح ومناطق ألعاب الأطفال المفتوحة والمغلقة.
■ إغلاق الصالات الرياضية وإيقاف أنشطة الأندية الصحية في الفنادق.
■ إغلاق صالات الأفراح في الفنادق والقاعات الخاصة.
■ تعليق دخول المسافرين من بعض الدول إلى دولة قطر.
■ تطبيق الحجر الصحي ١٤ يوماً على القادمين من الخارج.
■ تعليق إصدار سمات الدخول الفورية للقادمين من الدول الأوروبية.
■ إلغاء جميع الرحلات القادمة إلى الدوحة مع استثناء رحلات الشحن الجوي ورحلات الترانزيت.
■ إيقاف جميع وسائل المواصلات العامة ويشمل ذلك خدمات المترو والحافلات.
■ تعليق المدارس والجامعات الحكومية والخاصة لجميع الطلاب في قطر مع تطبيق الفصول الافتراضية.
■ تقليص عدد الموظفين في مقار العمل بالجهات الحكومية وتقليص عدد ساعات العمل وتطبيق العمل عن بعد.
■ منع المطاعم والمقاهي من تقديم الطلبات ومنع جلوس الزبائن والاكتفاء بخدمة واستلام الطلبات.
■ إيقاف صلاة الجماعة والجمعة وإغلاق جميع المساجد والجوامع.
■ إغلاق محالّ بيع التجزئة وفروع البنوك والمجمعات التجارية ومراكز التسوق، ويستثنى منها محالّ بيع المواد الغذائية والصيدليات.
■ إغلاق محالّ الصالونات الرجالية والنسائية وإيقاف خدمات المنازل التي تقدمها هذه الصالونات.
■ منع جميع أشكال التجمعات من الحدائق العامة والكورنيش والشواطئ.

مصادر الإجراءات الاحترازية المطبقة في دولة قطر من (Gov.qa، 2020)، (GHC، 2020)، (GCO، 2020)

جدول (٦)
إجراءات الإغلاق الاحترازية في سلطنة عمان لمواجهة فيروس كوفيد-١٩

إجراءات الإغلاق الاحترازية المتخذة في سلطنة عمان لمواجهة تفشي فيروس كوفيد١٩ منذ مارس ٢٠٢٠ وحتى يوليو ٢٠٢٠ (الإجراءات طبقت على فترات زمنية حددتها السلطات العمانية)
■ إيقاف دخول السفن السياحية لموانئ السلطنة.
■ إيقاف جميع الفعاليات الرياضية والأنشطة المدرسية.
■ منع الشيشة في جميع المرافق.
■ تقليل عدد الموظفين في الخدمات الحكومية إلى ٣٠٪ ثم إيقاف عملهم بالحضور وتفعيل العمل عن بعد.
■ إيقاف الطباعة الورقية للصحف والمجلات والمنشورات.
■ إغلاق جميع محالّ الصرافة.
■ إيقاف استقبال المراجعين في منافذ تقديم الخدمة في جميع محافظات السلطنة والاستعاضة عنها بالخدمات الإلكترونية.
■ إيقاف التأشيرات السياحية لجميع الدول.
■ منع السفر خارج السلطنة إلا للضرورة القصوى وللعمانيين فقط.
■ تطبيق الحجر الصحي لجميع القادمين إلى السلطنة من مختلف المنافذ البرية والبحرية والجوية.
■ وقف دخول غير العمانيين من جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية باستثناء الخليجيين.
■ إغلاق الحركة بين المحافظات إلا المواد الغذائية والأساسية.
■ تعليق جميع رحلات الطيران الداخلية والدولية من مطارات السلطنة وإليها باستثناء الشحن الجوي.
■ إغلاق جميع الجوامع والمساجد والاكتفاء برفع الأذان.

■ إغلاق دور العبادة لغير المسلمين.
■ إغلاق دور السينما.
■ اقتصار حضور جلسات المحاكم على المعنيين بالقضايا فقط.
■ إلغاء الأنشطة والتجمعات الخاصة والعامة ووقف التجمعات الاجتماعية مثل مناسبات الأعراس والعزاء.
■ إغلاق الحدائق العامة والمتنزهات.
■ إغلاق الأندية الرياضية والثقافية والصالات الرياضية والنوادي الصحية ومحالّ الحلاقة والتجميل النسائية والرجالية.
■ منع تقديم الطعام في المطاعم والمقاهي، بما فيها تلك الموجودة في الفنادق، ويستثنى من ذلك الطلبات الخارجية.
■ إغلاق الأسواق التقليدية،
■ إغلاق جميع المحالّ في المجمعات التجارية واستثناء محالّ التموين والغذاء والعيادات والصيدليات ومحالّ النظارات.
■ تعليق جميع التجمعات والفعاليات والمؤتمرات.
■ إغلاق جميع المواقع السياحية ومنع التجمعات في الأماكن العامة بما فيها التجمعات على الشواطئ وأماكن التنزه.
■ منع إقامة التجمعات الرمضانية مثل إفطار صائم في المساجد أو غيرها وتجمعات الخيام الرمضانية والأنشطة الاجتماعية.
■ تعليق الدراسة في جميع المؤسسات التعليمية بالسلطنة.
■ عودة الإغلاق التام بين محافظات السلطنة في أواخر يوليو بعد تزايد أعداد الإصابات بالفيروس.

ملاحظة: مصادر الإجراءات الاحترازية المطبقة في سلطنة عمان من (مريم، ٢٠٢٠)، (GHC، 2020)

جدول (٧)

إجراءات الإغلاق الاحترازية في مملكة البحرين لمواجهة فيروس كوفيد١٩

إجراءات الإغلاق الاحترازية المتخذة في مملكة البحرين لمواجهة تفشي فيروس كوفيد١٩ منذ مارس ٢٠٢٠ وحتى مايو ٢٠٢٠ (الإجراءات طبقت على فترات زمنية حددتها السلطات البحرينية)
■ منع التجمعات لأكثر من ٥ أشخاص في الأماكن العامة.
■ إغلاق المحالّ التجارية والاكتفاء بخدمة التوصيل عدا محالّ بيع الأغذية.
■ منع التجمعات بالمتنزهات والسواحل العامة.
■ تقليص عدد الرحلات القادمة عبر المطار.
■ منع دخول المسافرين القادمين من عدد من الدول.
■ تعليق ثم إيقاف الدراسة في جميع مؤسسات التعليم العالي والمدارس الحكومية والخاصة.
■ تفعيل العمل من المنزل في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية بحسب متطلبات العمل.
■ إغلاق المنافذ البرية.
■ إغلاق دور السينما.
■ تعليق إقامة صلاة الجماعة والجمعة في جميع المساجد والجوامع والمصليات التابعة لها والاكتفاء برفع الأذان.
■ إغلاق المراكز الرياضية الخاصة وصالات التربية البدنية وبرك السباحة الخاصة والألعاب الترفيهية الخاصة.
■ إغلاق مقاهي الشيشة واقتصار أنشطة جميع المطاعم على الطلبات الخارجية والتوصيل.
■ الإغلاق التام للأعمال التجارية غير الضرورية ويستثنى منها القطاعات الحيوية.

ملاحظة: مصادر الإجراءات الاحترازية المطبقة في مملكة البحرين من (MOH.BH، 2020)، (GHC، 2020)، (بنا، ٢٠٢٠)

جدول (٨)
حزم التحفيز الاقتصادي . دولة الكويت.

دولة الكويت – بعض حزم التحفيز المالية والنقدية والسياسات المطبقة لإنعاش الاقتصاد
■ تقديم الدعم الاقتصادي بأقصى درجة ممكنة وبأقل تكلفة.
■ تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دينار كويتي لتغطية الاحتياجات الطارئة واللازمة لمواجهة فيروس كورونا.
■ تطبيق بنك الكويت المركزي لسياسات نقدية ورقابية وتحوطية تمثلت بتخفيض أسعار الفائدة لمستويات هي الأدنى تاريخياً وصلت إلى ١,٥٪ وتطبيق إجراءات مع البنوك المحلية لحماية العملاء وتقديم التسهيلات لهم من خلال تمديد فترة سداد أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة وقروض القطاع التجاري لمدة ٦ أشهر، بالإضافة إلى توفير مساحة اقتراض إضافية تصل إلى ٩ مليارات دينار كويتي.
■ تشكيل لجنة عليا للتحفيز الاقتصادي تقوم بالعمل على تقديم الحلول العلمية والعاجلة لحماية الاقتصاد الوطني.
■ تقديم الدعم للقطاعات الأكثر تأثراً بأزمة كورونا والتي تسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي غير النفطي في الكويت.
اتخذ مجلس الوزراء الكويتي عدة توصيات لمعالجة التداعيات الاقتصادية من بينها: – ضمان عدم تضرر المواطنين العاملين في القطاعات المتضررة. – صرف المعاش التقاعدي لحالات محددة لمدة ٦ أشهر. – مضاعفة دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص. – المحافظة على استقرار مستويات وأسعار السلع الغذائية والطبية في الأسواق المحلية. – تأمين الحد الأدنى من الدخل الذي يكفل مواجهة تكاليف المعيشة للعمالة المتضررة من الأزمة. – دعم رواتب المسجلين على الباب الخامس في التأمينات الاجتماعية بالقطاعات المتضررة.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

– مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعية والزراعية عن طريق تأجيل الأقساط الممولة من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحفظة التمويل الزراعي في البنك الصناعي. – تقديم قروض بشروط ميسرة وطويلة الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تمويل مشترك من البنوك المحلية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. – تقديم قروض بشروط ميسرة وطويلة الأجل للشركات والعملاء المتضررين تقدمها البنوك المحلية. – تقديم إعفاءات حكومية للمؤسسات الاقتصادية المتضررة من بعض الرسوم والمستحقات الحكومية.
قدمت اللجنة المعنية بتحفيز الاقتصاد مقترحات تتعلق بالتمويل الميسر للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى المتضررة ودعم كلفة هذا التمويل وفق ضوابط وشروط محددة، وإعداد برنامج ضمان التمويل ليوائم الاقتصاد الوطني في دولة الكويت وبما يعود بفوائد عديدة على الاقتصاد والبنوك والعملاء (ينظر أمام مجلس الأمة لإصداره بقانون).

ملاحظة: مصادر حزم التحفيز الاقتصادي المطبقة في دولة الكويت من (الهاشل و المزرم، المؤتمر الصحفي الخاص بقرارات مجلس الوزراء كاملاً، ٢٠٢٠)، (كونا، مجلس الوزراء الكويتي يعتمد توصيات الفريق المشترك لمعالجة التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا ، ٢٠٢٠)، (الهاشل، المؤتمر الصحفي الخاص باجتماع مجلس الوزراء الاستثنائي، ٢٠٢٠)

جدول (٩)

حزم التحفيز الاقتصادي . المملكة العربية السعودية.

المملكة العربية السعودية ـ بعض حزم التحفيز المالية والنقدية والسياسات المطبقة لإنعاش الاقتصاد
أطلقت الحكومة السعودية حزمة تحفيز للاقتصاد تتجاوز ٢٢٦ مليار ريال سعودي لمواجهة تداعيات كورونا جاءت على النحو الآتي:
■ ٧٠ مليار ريال سعودي كحزمة تحفيز للأفراد والمنشآت والمستثمرين.
■ ٥٠ مليار ريال سعودي حزمة مقدمة من مؤسسة النقد العربي السعودي (سما) للمؤسسات المالية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
■ ٥٠ مليار ريال سعودي حزمة تعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص.
■ ٤٧ مليار ريال سعودي حزمة دعم للقطاع الصحي.
■ ٩ مليارات ريال سعودي تعويضات ضمن برنامج «ساند»، الذي تحملت خلاله الحكومة السعودية ٦٠٪ من رواتب الموظفين السعوديين في القطاع الخاص.
*كما أطلقت الحكومة السعودية عدة مبادرات دون تقدير قيمتها المالية.

ملاحظة: مصادر حزم التحفيز الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من (إكرامي، ٢٠٢٠)

جدول (١٠)
حزم التحفيز الاقتصادي . الإمارات العربية المتحدة

الإمارات العربية المتحدة – بعض حزم التحفيز المالية والنقدية والسياسات المطبقة لإنعاش الاقتصاد
على مستوى الحكومة الاتحادية: ■ خطة دعم اقتصادي شاملة مقدمة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بقيمة ١٠٠ مليار درهم لدعم الاقتصاد الوطني وحماية المستهلكين والشركات. ■ حزمة مبادرات مقدمة من الحكومة الاتحادية لدعم استمرارية الأعمال وتحفيز إضافي للاقتصاد الوطني بقيمة ١٦ مليار درهم.
على مستوى إمارة أبوظبي: ■ حزمة حوافز اقتصادية لتنفيذ أهم المبادرات الاقتصادية ضمن « برنامج غداً ٢١ » بهدف دعم الأنشطة الاقتصادية وخفض تكاليف المعيشة وتسهيل ممارسة الأعمال في الإمارة وتمويل الشركات المتوسطة والصغيرة وتوفير السيولة. ■ حزمة شاملة من الحوافز المالية من بنوك أبوظبي بالتعاون مع دائرة المالية ودائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، تشمل ١٠ مبادرات مصرفية تتعلق بالأفراد، و٧ مبادرات مالية للشركات الصغيرة والمتوسطة.
على مستوى إمارة دبي: ■ أطلقت حكومة دبي ٣ حزم تحفيزية بمبلغ إجمالي وصل إلى ٦,٣ مليارات درهم بهدف دعم الشركات وقطاع الأعمال في دبي وتعزيز السيولة المالية ■ اعتمدت حكومة دبي عدة مبادرات اقتصادية لدعم مختلف قطاعات الأعمال على مستوى القطاع الصحي والتجارة الخارجية وقطاع الإنشاءات وقطاع التعليم وقطاع الفنون والإبداع وتتعلق جميعها بإلغاء أو إعفاء أو تخفيض أو تجميد رسوم وغرامات. ■ مبادرة القطاع المصرفي في إمارة دبي، التي تشمل جملة من الإجراءات والتدابير والمميزات الممنوحة لعملائه بهدف التخفيف من الضغوطات الاقتصادية الراهنة. ■ حزمة التحفيز الاقتصادي للمناطق الحرة في دبي لتعزيز ودعم قطاع الأعمال في دبي.

على مستوى حكومات الإمارات الشمالية:
أطلقت حكومة رأس الخيمة حزمة إجراءات تحفيزية وتسهيلات تشمل مختلف قطاعات الأعمال في الإمارة، منها زراعة الأشجار بدلاً من دفع الغرامات البيئية وإعفاءات بنسب معينة من بعض الرسوم المتعلقة بالمخالفات ودعم ١٥ ألف شركة وخصم ٢٥٪ على تأشيرات الإقامة الجديدة للأُسر ومبادرات أخرى لدعم قطاع السياحة تتعلق بعضها بإعفاءات من رسوم التراخيص السياحية.

ملاحظة: مصادر حزم التحفيز الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة من (U.AE، الدعم الاقتصادي للحد من آثار فيروس كورونا، ٢٠٢٠)

جدول (١١)
حزم التحفيز الاقتصادي . دولة قطر

دولة قطر ـ بعض حزم التحفيز المالية والنقدية والسياسات المطبقة لإنعاش الاقتصاد
■ تقديم محفزات مالية داعمة للقطاع الخاص بقيمة ٧٥ مليار ريال قطري.
■ تخصيص ضمانات للبنوك المحلية بما قيمته ٣ مليارات ريال قطري.
■ توجيه الصناديق الحكومية لزيادة استثماراتها في البورصة بمبلغ عشرة مليارات ريال قطري.
■ إعفاء السلع الغذائية والطبية من الرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر.
■ رفع المخزون الإستراتيجي من السلع الغذائية والطبية.
■ تخفيض أسعار الفائدة الرئيسية.
■ تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي.
■ تزويد البنوك العاملة في الدولة بسيولة إضافية من خلال استحداث نافذة خاصة لعمليات الشراء دون فائدة.
■ أصدر مصرف قطر المركزي تعليمات للمصارف العاملة في الدولة بخصوص تأجيل أقساط القروض المستحقة والفوائد المترتبة عليها للقطاعات المتضررة لمدة ٦ أشهر.
■ توجيه مصرف قطر للتنمية بتأجيل أقساط جميع المقترضين لمدة ستة أشهر.
■ تسهيل إجراءات التحويل المالي إلكترونياً.

ملاحظة: مصادر حزم التحفيز الاقتصادي في دولة قطر من (السهارة و القادري، ٢٠٢٠)

جدول (١٢)
حزم التحفيز الاقتصادي . سلطنة عمان

سلطنة عمان -بعض حزم التحفيز المالية والنقدية والسياسات المطبقة لإنعاش الاقتصاد
■ إطلاق صندوق لمكافحة تداعيات جائحة كورونا أسهم فيه سلطان عمان بمبلغ ١٠ ملايين ريال عماني.
■ أطلق البنك المركزي العماني حزمة تحفيز بضخ نحو ٨ مليارات ريال عماني في الاقتصاد للحد من الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا.
■ إطلاق لجنة مختصة بمعالجة الآثار الاقتصادية الناتجة عن جائحة عبر وضع آلية مناسبة تضمن سرعة عودة الأنشطة الاقتصادية لأجل ضمان تحقيق معدلات نمو اقتصادي بشكل متسارع.
■ إنشاء صندوق الأمان الوظيفي وتمويله بعشرة ملايين ريال مساهمة من سلطان عمان؛ وذلك لفتح آفاق أوسع للعمل في القطاع الخاص وتوفير المزيد من الضمانات الوظيفية والأمان الاجتماعي للعاملين في الشركات.
■ إنشاء الصندوق العماني للاستثمار؛ وذلك لتملك وإدارة معظم صناديق الثروة السيادية وأصول وزارة المالية في عمان؛ إذ سيسمح المرسوم الصادر عن سلطان عمان للجهاز الجديد بتملك معظم الأصول العامة.
■ تدابير تدعم القطاع العام والشركات الصغيرة والمتوسطة، مع تحديد الحد الأدنى من الدعم للقطاع الخاص، ومنها تأجيل جميع أقساط القروض لمدة ٦ أشهر وخفض احتياطي حجز رأس المال.
■ إجراءات مالية تتعلق بتعليق الضرائب البلدية والرسوم الحكومية والتنازل عن رسوم الإيجار للشركات الصناعية، وخفض الغرامات المترتبة على الإفصاح الضريبي المتأخر.

ملاحظة: مصادر حزم التحفيز الاقتصادي في سلطنة عمان من (الرؤية، ٢٠٢٠)، (المطاعني، ٢٠٢٠)، (العربية.نت، معالجات اقتصادية بالكويت وعُمان لآثار كورونا، ٢٠٢٠)، (عطية، ٢٠٢٠)

جدول(١٣)

حزم التحفيز الاقتصادي . مملكة البحرين.

تدعم حكومة البحرين الأفراد والشركات بحزمة تحفيز اقتصادي شاملة قيمتها ٤,٣ مليارات دينار بحريني تتضمن الآتي:
■ دفع رواتب المواطنين العاملين في القطاع الخاص.
■ تعليق فواتير الكهرباء والماء.
■ تعليق بعض الرسوم.
■ تعليق الضرائب السياحية.
■ تعليق إيجارات الأراضي الصناعية الحكومية.
■ مضاعفة حجم صندوق السيولة ليصل إلى ٢٠٠ مليون دينار بحريني.
■ زيادة تسهيلات قروض البنك المركزي ورفع قدرة الإقراض إلى ما يعادل ٣,٧ مليار دينار بحريني للسماح بتأجيل الأقساط وتمديد التمويل الإضافي
■ إعادة توجيه برامج صندوق العمل «تمكين» لدعم الشركات المتأثرة من الأوضاع الراهنة، بالإضافة إلى إعادة هيكلة القروض الممنوحة من قبل المؤسسة

ملاحظة: مصادر حزم التحفيز الاقتصادي في مملكة البحرين من (EDB البحرين، ٢٠٢٠)